جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

الصيرفة الإسلامية في الجزائر: معوقاتها وسبل تطويرها

(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

- بلال فوزية

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

أ/ بن عناية جلول	(الدرجة العلمية- جامعة الجيلالي بونعامة)	رئيسا
أ/ بغدادي بلال	(الدرجة العلمية- جامعة الجيلالي بونعامة)	مشرفا
أ/ سعيد منصور فؤاد	(الدرجة العلمية- جامعة الجيلالي بونعامة)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شکر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على
أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل.

أتقدم بأسمى كلمات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا
رسالة العلم والمعرفة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير
إلى الأستاذ المشرف "بغدادي بلال" على كل ما يسر لي من جهد وملاحظات
وتوجيهاته القيمة التي كانت عونا لي في سبيل إخراج هذا العمل إلى
الصورة التي هو عليها.

كما أتقدم إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بوافر الشكر
والامتنان.

إلى كل من أرشدوني وساندوني أطلب من الله ثبات أجرهم.

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل
أهدي ثمرة جهدي إلى أول شخصين ناضلا من أجل أن يتحقق حلمي

إلى الذي وهب لي الحياة ودف فيا الأمل وحب العمل وقاس برودة الشتاء وحرارة الصيف، إلى الذي كان سندا وعونا لي ***"أبـــي"*** العزيز أطال الله في عمره وحقق أمانيه.

إلى قرة عيني وأعز شخص في حياتي ***"أمـــي"*** .

إلى من كبرت معهم الذين أحملهم كالورود المزهرة التي تنير عقلي

إلى من كانا سندا لي وقدما لي الدعم، إلى اللذين أعتبرهم هبة من الرحمان إلى أخواي ***"محمد"*** و ***"الحاج"*** .

إلى أختاي ***"خيرة"*** و ***"شريفة"*** وأطفالهم

ثم إلى أعز صديقاتي اللاتي تقاسمن معي أجمل وأتعس أيام حياتي (هاجر، مريم الزمان، فتحية، أمينة، أسماء)

والى كل من مروا على درب حياتي ولم أذكرهم في إهدائي

أهدي لكم ولهم جميعا هذا العمل المتواضع

ملـخص

تعالج هذه الدراسة موضوع "الصيرفة الإسلامية في الجزائر: معوقاتها وسبل تطويرها" بهدف التعرف على المصارف الإسلامية وأهم مرتكزات عملها، وأبرز مواردها واستخداماتها، كما تطرقنا لمختلف المعوقات التي واجهت المصارف، فأظهرنا مجموعة من

الحلول التي بإمكانها معالجة تلك المشكلات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي قام بجمع الحقائق والبيانات عن المصارف الإسلامية وهذا في الجانب النظري، أما المنهج التجريبي الذي تم استخدامه لتوضيح طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والعوامل المؤثرة في نشاطها وهذا في الجانب التطبيقي، وفي الأخير خرجنا بمجموعة من النتائج من أهمها: أن بنك البركة الجزائري بصفة خاصة يسعى إلى تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية، أما البنوك الإسلامية بصفة عامة تعتمد أساليب تمويلية نجد منها التمويل عن طريق المضاربة، المرابحة، المشاركة وغيرها التي تساهم في محاربة الفساد الإداري.

Résumé :

L’objectif de cette recherche est étudier la problématique « Les banques islamiques en Algérie : Obstacles et moyens de les développer » afin d’en apprendre davantage sur les banques islamiques et ses piliers les plus importants de son travail, et ses ressources et ses utilisations, en discutant des différents obstacles auxquels sont confrontées les banques, nous avons montré un ensemble de solutions permettant de résoudre ces problèmes et l’étude s’est appuyée sur la méthode descriptive basé sur la collecte de faits et de données sur les banques islamiques et c’est en théorie, pour la méthode expérimentale utilisée pour clarifier la nature du travail des banques islamiques en Algérie c’est du coté pratique, la recherche s’est terminée par un ensemble de résultats, dont les plus importants sont : Les Banques Islamiques ont des méthodes de financement dont financement spéculatif, Murabaha, financement participatif qui contribuent à lutter contre la corruption administrative

قائمـــة المحتويات

العناويـــن	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	

الفهرس	
القائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	أ - د
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية	38-07
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية	07
المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية	08
الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية	08
الفرع الثاني: مرتكزات عمل المصارف الإسلامية	09
المطلب الثاني: أساس المصارف الإسلامية	11
الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية	11
الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية	12
المبحث الثاني: أهم موارد المصارف الإسلامية واستخداماتها	14
المطلب الأول: مصادر أموال المصارف الإسلامية	14
الفرع الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية	14
الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية	16
المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	18
الفرع الأول: صيغ التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية	18
الفرع الثاني: صيغ التمويل متوسط وقصير الأجل في المصارف الإسلامية	21
المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية وحلولها	27
المطلب الأول: أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية	27
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة تلك المشكلات	30
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	32
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	32
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	35
المطلب الثالث: القيمة المضافة	36
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: دراسة حالة البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة)	69-40
تمهيد	4040
المبحث الأول: طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والعوامل	41

المؤثرة في نشاطها	
المطلب الأول: طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر	41
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نشاط المصارف الإسلامية	42
المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي تعرقل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تطويرها	44
المطلب الأول: المشاكل والصعوبات التي تعرقل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	44
المطلب الثاني: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر	46
المبحث الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري	49
المطلب الأول: تقديم بنك البركة الجزائري	49
الفرع الأول: مفهوم بنك البركة الجزائري	49
الفرع الثاني: استخدامات وموارد بنك البركة الجزائري	53
الفرع الثالث: تقييم بنك البركة الجزائري من خلال بعض المؤشرات	56
المطلب الثاني: عوائق تفعيل بنك البركة الجزائري والحلول المقترحة	62
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لبنك البركة الجزائري ومساهماته في الاقتصاد الجزائري	65
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	71
قائمة المراجع	75
قائمة الملاحق	79

قوائم الجداول والأشكال والملاحق

1 قائمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	قائمـة القيمة المضافة	36
01-02	توزيع وكالات بنك البركة على مستوى التراب الوطني	52
02-02	تطور حجم الميزانية لبنك البركة للسنوات (2015 إلى 2018)	56
03-02	تطور حجم رأس المال الخاص لبنك البركة للسنوات (2015 إلى 2018)	57
04-02	النسب الخاصة بحساب مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الجزائري	58
05-02	مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الجزائري	58
06-02	حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من مدخرات القطاع البنكي الخاص (2014- 2017)	60
07-02	حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من تمويلات القطاع البنكي الخاص (2014- 2017)	61

2/ قائمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01 -02	قائمـة الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	51
02 -02	قائمـة ودائع بنك البركة الجزائري للسنوات (2015، 2016، 2017)	55

3/ قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2016	90-80
02	التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2017	
03	التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2018	
04	التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016	
05	التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017	

المقدمـــة

توطئــة

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، نظرا لتأثيره الايجابي الذي يمارسه على التنمية الاقتصادية، حيث يساهم بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره من جهة، وتحقيق منافع للمدخرين من جهة أخرى.

وتكون البنوك حلقة تتفرع داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن اتساع النشاط المصرفي يؤدي إلى زيادة أهمية البنوك، حيث تعتبر البنوك التقليدية رائدة في المجال المصرفي نظرا لخبرتها وتجربتها الطويلة، والتي تقوم أعمالها على أساس التعامل بالربا المحرم شرعا.

إلا أنه منذ حوالي أربعة عقود ظهرت مؤسسات أخرى تعمل إلى جانب المؤسسات المصرفية التقليدية ذات طبيعة متميزة، والقائمة على أساس الالتزام بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية ألا وهي: المصارف الإسلامية، التي تعد منظمات اقتصادية تهدف إلى تسيير تداول الأموال واستثمارها في ظل مبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وما يميزها عن غيرها من البنوك هو استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، وتوجيه الجهود نحو خدمة المجتمع إلى جانب التزامها بتحقيق التكافل الاجتماعي.

البنوك الإسلامية تعد بنوكا متعددة الأغراض، حيث تقدم خدماتها في كافة المجالات وتدور في دائرة الحلال، ونشأت هذه البنوك تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة.

وترجع أهمية ظهور المصارف الإسلامية في إيجاد نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي.

طرح الإشكالية:

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تمثلت معايير التعرف على البنوك الإسلامية؟ وما سبب وجود التحديات التي تشكل عائقا في مسارها؟ وما مدى تفعيل التجربة المصرفية في الجزائر المتمثلة في بنك البركة؟.

وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع، سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما تعريف البنوك الإسلامية، وخصائصها ومصادر أموالها؟
- ما هي أهداف البنوك الإسلامية، أم أنها سارت على نهج المؤسسات المصرفية التقليدية؟
- فيما تتمثل صيغ التمويل المصرفي؟

الفرضيات:

انطلاقا من الأسئلة السابقة المطروحة، فان هذا البحث يقوم على اختيار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية يلتزم في جميع معاملاته ونشاطاته الاستثمارية وإدارته لجميع أعماله بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي.
- **الفرضية الثانية:** المصارف الإسلامية تتبع الإشارة من الأسواق كقناة جديدة ومتطورة للاستثمار لمداولة كافة أعمالها.
- **الفرضية الثالثة:** يعتمد المصرف الإسلامي بينه وبين المتعاملين على أسس المشاركة في الأرباح والخسائر فقط، ولا يقع على عاتق أحدهما تحمل الخسارة لوحده.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار معالجة هذا الموضوع له مبرراته التي تحفز على اختياره دون غيره والتي نلخصها في الآتي:

- **سبب ذاتي:** يتمثل في الميول الشخصي للأبحاث الرامية إلى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في جميع ميادين الحياة.
- **سبب موضوعي:** يتمثل في إتباع نشاط المصارف الإسلامية سواء من حيث زيادة عددها وانتشارها الجغرافي، عدد المتعاملين معها، حجم معاملاتها حتى أصبح من الصعب تجاهل هذه النوعية من المصارف ودورها في العالم الإسلامي.

أهداف البحث:

- توعية المصارف الربوية بأهمية تبني الصيرفة الإسلامية وضرورة المباشرة في الانفتاح لها.
- النظر إلى النظام المصرفي الإسلامي كحقيقة متطورة لابد من دراستها.
- إثراء مكاتب الجامعات الجزائرية بمواضيع واقعية تختلف عن المواضيع الكلاسيكية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع الدراسة حسب اعتقادنا في أهمية الصيرفة الإسلامية في حد ذاتها واعتبارها منهجية خاصة مال كل الدول إلى تطبيقها، حيث من المنتظر أن يكون هذا البحث عون وسند لكل الباحثين المهتمين بمعرفة المنافع التي يمكن أن يجنيها المجتمع في المؤسسات والمصارف من وراء تطبيق أساسيات الصيرفة الإسلامية.

مبررات اختيار البحث:

- التعرف على هذا النوع من المؤسسات المصرفية وإبراز دورها.
- ندرة مثل هذه الدراسات في البنوك الإسلامية ولعل هذه الدراسة تشكل مساهمة متواضعة في هذا المجال.

منهج البحث:

نرى أن المنهج الأنسب لتحقيق هدف البحث في ظل التساؤلات والفرضيات السابقة هو "المنهج الوصفي" الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات عن المصارف الإسلامية وكيفية إدارتها وهذا في الجانب النظري، أما "المنهج التجريبي" فقد تم استخدامه لتوضيح طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر.

صعوبات البحث:

واجهتنا العديد من الصعوبات في انجاز هذا البحث وقد أشرنا إليها ليس رغبة في إعطاء مبررات عن القصور الذي يمكن أن يشوب هذا البحث وإنما رغبة منا في لفت الانتباه إلى ضرورة تسهيل مهمة الباحث من مختلف الجهات المعنية وتمثلت هذه الصعوبات في:

- صعوبة الحصول على المعلومات من بعض المكتبات الخارجية.
- نقص الدراسات التي تتناول موضوع بنك البركة الجزائري.
- قلة المراجع ذات النوعية التي تعالج الموضوع بطريقة مباشرة، برغم وفرتها من الناحية الكمية.

هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، لقد جاء الفصل الأول تحت عنوان: "مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية"، وتطرقنا فيه إلى ماهية المصارف الإسلامية في المبحث الأول من خلال ذكر مفهوم للمصارف الإسلامية وأسس عملها وأساسها، كما تطرقنا إلى أهم موارد المصارف الإسلامية واستخداماتها في المبحث الثاني من خلال ذكر صيغ التمويل فيها وأهم مصادر أموالها، كما قدمنا أيضا مختلف المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية وحلولها، وأخيرا تطرقنا إلى الدراسات السابقة في المبحث الثالث مع ذكر القيمة المضافة التي تميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان: "دراسة حالة البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)"، فقد تطرقنا فيه إلى طبيعة عمل المصارف الإسلامية وأهم العوامل المؤثرة في نشاطها في المبحث الأول، أما بالنسبة للمبحث الثاني تناول المشاكل والصعوبات التي

تعرقل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تطويرها، وأخيرا دراسة حالة بنك البركة الجزائري من خلال مفهومه واستخداماته، كما تطرقنا أيضا إلى مختلف العوائق والحلول المقترحة لتسيير تلك الأخيرة، كما درسنا الآفاق المستقبلية لبنك البركة الجزائري ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

أما الخاتمة فتم فيها تلخيص لما جاء في البحث واختيار الفرضيات المنطلق منها، لنقدم بعدها أهم النتائج المتوصل إليها، فالتوصيات انطلاقا من النتائج المحصل عليها.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية

تمهيد

إن الصحوة الإسلامية التي عاشتها و تعيشها الشعوب الإسلامية بصفة عامة كانت سببا رئيسيا في البحث عن بديل إسلامي للمصارف الربوية، و هو ما يدعى بالمصرف الإسلامي الذي انتشرت فعاليته في معظم البلدان التي ترتكز على الدين الإسلامي و عقيدته، فوجدت هذه المصارف من يشجع على قيامها، والتعامل معها وبالخصوص الاستفادة من خدماتها التي تخلو من الشبهات.

كما أنها أصبحت كغيرها من المصارف التقليدية ذات خصائص ومرتكزات تميزها عن غيرها ولكن بطريقة تحافظ فيها على ضوابط الشريعة الإسلامية، في نفس الوقت تتعرض هذه المصارف للمشاكل كما تلقى في عقبتها معوقات كغيرها من المصارف الأخرى وللتعرف أكثر على هذا النوع من المصارف، لقد قمنا من خلال فصلنا إعطاء مفهوم واضح لها وتطرقنا إلى أهم مواردها، استخداماتها المعوقات التي تواجهها بحلولها المقترحة.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا وعطاء، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد و المتميز من أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، حيث أصبحت منافسا لها رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، و الأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

على أساس هذا التمهيد، قمنا بتقسيم مبحثنا إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية و أسس عملها.

المطلب الثاني: أساس المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

للتعرف على هذا النوع من المؤسسات المصرفية، سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي هو: "ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، و على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"[1].

كما يعرف المصرف الإسلامي أيضا بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية إسلامية تجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي و تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي"[2].

وهناك تعاريف أخرى قد تطول أو تقصر، إلا أن محتواها كما ذكرنا سابقا هو واحد و أن بعضها اعتبر المصارف الإسلامية أنها تقوم فقط عندما لا تتعامل بالفوائد الربوية، و أن مثل هذه التعاريف قاصرة، لان ليس ما يميز المصارف الإسلامية من غيرها هو عدم التعامل بالربا فحسب فقد تكون هناك مخالفات شرعية و قانونية في المعاملات المصرفية الإسلامية وليس فيها فائدة ربوية أصلا، و عليه نجد آن التعريف الأرجح و الأفضل هو أن المصرف الإسلامي عبارة عن مؤسسة تجارية تتعامل بالأعمال المصرفية المختلفة ضمن أحكام و نطاق الشريعة الإسلامية [3].

1- مقلاتي عليمة، **بدواني بسمة، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014-2015، ص15.

2- آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية** (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية)، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص3، نقلا عن: عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص397.

3- ابراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص26.

الفرع الثاني: مرتكزات عمل المصارف الإسلامية

في حين يستمد الاقتصاد الإسلامي أصوله من الكتاب والسنة، فانه من الطبيعي أن يتم بالديناميكية، بمعنى أنه ليس لديه قانون جامد يتناول جميع التفاصيل، وإنما يقرر فقط الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية، ويترك جميع التفاصيل ليقررها المجتمع طبقا للظروف المتغيرة بمرور الوقت.

ولعله يمكننا تلخيص الخلفية الفلسفية لذلك النظام في عدد من الكليات المعدودة التالية:

أولا: الاستخلاف

فالإنسان مستخلف من الله رب العالمين في هذه الأرض، ومقتضى هذا الاستخلاف[1]:

1- أن أصل التملك للمال (جميع الثروات) يعود إلى الله سبحانه، وملكية الإنسان بالوكالة.

2- نتيجة هذا التأصيل، يصبح تصرف الإنسان فيما يملك مقيدا بإرادة المالك الأصلي وفق أوامره ونواهيه.

3- أن موضوع الخلافة أو محلها هو اعمار الأرض بمعنى زيادة ما فيها من طيبات وذلك هو عين الإنتاج و الاستثمار الدائبين.

ثانيا: لا ضرر ولا ضرار

أي إيقاع الأذى بالناس والإفساد . ومقتضى النهي عن الضرر والضرار: أن شريعة الإنسان تعتبر النشاط الإنساني اقتصاديا إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربحا شريطه أن يخلو من الضرر والضرار وأن تنتفى عنه صفة الفساد كما أن الفرد في المجتمع الإسلامي مسئول عن واجباته قبل المجتمع، وعليه أن يؤديها في حدود المنفعة العامة لذلك كان حبس المنفعة عن الناس محرما لأنه مضرة مفسدة، وكل امتناع عن فعل الخير (الإنتاج) مع القدرة عليه والحاجة إليه، فهو ضرر وضرار وفساد في الأرض[2].

1- محمود الأنصاري وآخرون، **البنوك الإسلامية**، الكتاب الثامن، أكتوبر 1988، ص32.

2- محمد بن وليد بن عبد اللطيف السويدان، **التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية (الأسباب والضوابط)**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص37.

ثالثا: العمل والجزاء

واجب مفروض على الإنسان أن يعمل صالحا، فالعمل ضرورة حيوية، والعمل الصالح شرط الإيمان ومقتضى العدل الإلهي أن يكون لكل عمل جزاء وفي شريعة الإسلام[1]:

1- واجب على الفرد أن يعمل صالحا، وشرط العمل الصالح أن يكون في حدود الاستخلاف متسقا مع قوانين الوجود الأزلية مستجيبا لها، وأن يتجنب كل ضرر أو ضرار.

2- لكل عامل الحق في جزاء عادل على عمله، بصرف النظر عن جنس العامل

أو جنسيته أو دينه ومهما كان ذلك العمل.

رابعا: الغنم بالغرم

تمشيا مع كلية العمل والجزاء يقرر الإسلام كلية الغرم بالغنم، وهي قاعدة تقرر العدل في المعاملات، إذ لا يصح أن يضمن إنسان لنفسه مغنما ويلقى الغرم على عاتق غيره، وتتضح أهمية هذه القاعدة حين تطبيقها في واقع الحياة خصوصا في المعاملات التي تتم في مجتمع لا يتقيد بأحكام الإسلام . ذلك أن المدخرين في النظم الغربية يمكنهم أن يعيشوا على عائد مدخراتهم دون أن يخاطروا باستثمارها ودون أن يقوموا ببذل أي مجهود وبعبارة شرعية يستطيعون أن ينالوا مغنما دون مغرم، أو بتعبير آخر يمكنهم الحصول على عائد دون مخاطرة اقتصادية[2].

1- محمود الأنصاري وآخرون، نفس المرجع السابق، ص34.

2- محمد بن وليد بن عبد اللطيف السويدان، نفس المرجع السابق، ص39.

المطلب الثاني: أساس المصارف الإسلامية

للتعرف أكثر على هذا النوع من المؤسسات سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص المصارف الإسلامية وأهدافها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص منها:

أولا: الابتعاد عن التعامل بالفائدة

يعتبر التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعاتهم وتأخذ عوائد على الأموال التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحا من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، في حين أن المصارف الإسلامية أول ما قامت عليه استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية[1].

ثانيا: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا نوليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية توافق الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء[2].

1- آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص6.

2- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011،ص46.

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية وكغيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها، وسيتم عرض هذه الأهداف من خلال النقاط التالية:

أولا: الأهداف المتعلقة بالجانب المالي

تتمثل مجموعة الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها والمتعلقة بالجانب المالي في[1]:

1. استقطاب الودائع

يعتبر استقطاب الودائع أحد أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، باعتبارها المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية وحيث أن علاقة المودعين بالمصرف الإسلامي تقوم على أساس المضاربة باعتبار المودع صاحب رأس المال والمصرف مضاربا به فانه يتم تقاسم الأرباح الناتجة عن استثمار تلك الأموال حسب النسب المتفق عليها.

2 تحقيق الأرباح

يهدف المصرف الإسلامي من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف والاستثمار إلى تحقيق الربح الذي يتم تقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية وبحسب النسب المتفق عليها والذي يعتبر عنصرا أساسيا لضمان الاستمرارية والديمومة في السوق المصرفية.

3. . تحقيق التكافل الاجتماعي

تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعية، بين أفراد المجتمع بمختلف الطرق المشروعة، مثل صناديق الزكاة التي تمول عن طريق موارد متعددة، أهمها الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال المصرف وأرباحه[2].

1- مقلاتي عليمة، مرجع سبق ذكره، ص 25، نقلا عن: حدة رايس، **دور البنك في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، القاهرة، 2009، ص219.

2- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص307.

ثانيا: الأهداف المتعلقة بتنمية المصرف

تتمثل جملة الأهداف التي تسعى من خلالها المصارف الإسلامية لتحقيق تنميتها في[1]:

1. تنمية الموارد البشرية

نظرا للخصوصية التي تميز المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فهي تحتاج إلى عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية، ولتحقيق ذلك تعمل المصارف الإسلامية على إقامة دورات تدريبية من أجل تكوين:

- موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الإسلامي.
- نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.

2. تحقيق معدل نمو

يعتبر تحقيق معدلات نمو ملائمة أحد العوامل التي تساعد المصارف الإسلامية على ضمان بقائها واستمرارية عملها في سوق مصرفية تتميز بحدة المنافسة.

1-عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية** (بحث رقم66)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جدة، 1425ه،ص.ص87-88.

المبحث الثاني: أهم موارد المصارف الإسلامية واستخداماتها

تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى على الموارد المالية في تأدية مختلف الأنشطة وتتنوع مصادر هذه الأموال، ويختلف حجمها النسبي في ميزانية المصرف، وسيتم التطرق إلى أنواع هذه المصادر واستخداماتها من خلال هذا المبحث والمتضمن للمطالب التالية:

المطلب الأول: مصادر أموال المصارف الإسلامية

للتعرف على مختلف أنواع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، قمنا بتقسيم مطلبنا هذا إلى ثلاث فروع حسب تقسيمات المصادر كالتالي:

الفرع الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية

تنقسم المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية إلى ثلاث مصادر أساسية، وهي ما سنتطرق لها من خلال فرعنا هذا.

أولا: تعريف رأس المال

يعرف رأس المال في المصارف الإسلامية على أنه: "مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع، عند بدء تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية، سواء كانت نقدية أو عينية"[1].

1- سارة بن حيزية، **أساسيات الصيرفة الإسلامية** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012، ص6.

ثانيا: تعريف الاحتياطات

تمثل الاحتياطات مجموع المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة للمصرف، وقد تكون ذات طبيعة قانونية أو اختيارية، وتكون لدعم المركز المالي ومواجهة مختلف المخاطر التي يحتمل أن يواجهها المصرف وباعتبار الاحتياطات حقا من حقوق المساهمين فإنها تقتطع من الأرباح التي ستوزع عليهم أي بعد تحديد حصة كل من المودعين والمساهمين في الأرباح القابلة للتوزيع، ذلك أن الأرباح المتولدة ناتجة عن استثمار وتوظيف أموال المساهمين والمودعين على حد سواء[1].

ثالثا: المخصصات والأرباح المحتجزة

تعتبر المخصصات والأرباح المحتجزة من المصادر الداخلية للأموال، حيث قمنا باستعراضها فيما يلي[2]:

1. المخصصات

تمثل المخصصات المبالغ التي يتم استنزالها من الأرباح المحققة للمصرف لمواجهة النقص في قيم الأصول أو لمواجهة التزامات لم تتحدد قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع، وتختلف أنواع المخصصات المكونة باختلاف الضرر أو الخسارة المتوقعة كعدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته والتزاماته لدى المصرف، أو خسارته في بيع بعض الأصول والأوراق المالية إلى غير ذلك من المخاطر التي قد تواجه البنك. وتعتبر مخصصات مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في المصارف الإسلامية.

2. الأرباح المحتجزة

الأرباح المحتجزة هي المبالغ التي تقتطع من أرباح المصرف المحققة خلال السنة المالية ويتم ترحيلها إلى السنوات التالية، وتستخدم في تمويل مختلف الأنشطة والعمليات، ويمكن للمصرف أن يقرر احتجاز كل الأرباح المحققة بموافقة من الجمعية العامة.

1- صورية بوزيدي، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي** (مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص7.

2- سارة بن حيزية، نفس المرجع السابق، ص.ص10 -11.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على الموارد الخارجية التي يتم استقطابها من المودعين وتأخذ القسم الأكبر في ميزانيتها، وتختلف هذه الموارد باختلاف مدة بقائها في المصرف والغرض منها، وسيتم تناولها في النقاط التالية:

أولا: الودائع المصرفية

إن أهم الحسابات للعملاء في البنوك الإسلامية تتمثل في[1]:

1 . الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

وهي الحسابات التي يحق لأصحابها السحب والإيداع منها في أي وقت، سواء نقدا أو عن طريق التحويلات المصرفية ولا تستحق أيه أرباح ولا تتحمل أية خسارة، ويلتزم البنك بدفع الرصيد كاملا للمتعامل عند طلبه. وهي الحسابات الدائنة التي تكون مهيأة للسحب وللإيداع بلا قيد ولا شرط ويسمح فيها باستعمال الشيكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف بالحساب وذلك حسب شروط معينة.

2. الودائع الاستثمارية

هي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من الراغبين في استثمارها على أساس عقد المضاربة الشرعية وذلك بالاتفاق على حصول هذه الودائع على نسبة معينة مما يتحقق من أرباح صافية حسب شروط الحساب أو تحميلها الخسارة إن وقعت.

3. الودائع الادخارية

هي أموال تقدم للمصارف بقصد ادخارها لوقت الحاجة إليها، وتقوم البنوك بنوعيها (الربوية والإسلامية) بفتح حساب ادخار (توفير)، ويلتقي هذا النوع من الودائع مع الودائع الجارية بإمكان السحب منها متى شاء المودع وتلتقي مع الوديعة الاستثمارية (الثابتة) في إمكان أن تدخل في مجال المضاربة[2].

1- سليمان ناصر، تطوير **صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية)**، الطبعة الأولى، غرداية، 2002، ص.ص282-285

2- نفس المرجع، ص288.

ثانيا: صكوك التمويل الإسلامية (صكوك الاستثمار)

صكوك التمويل الإسلامية صيحة تمويلية جديدة مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية تتجه نحو ما افتقدته البنوك الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في التمويل بصيغ المضاربة والمشاركة عن التمويل بالمرابحة، والتي اعتمدت عليه أكثر من البنوك الإسلامية وتتبع فكرة إصدار الصكوك الإسلامية من صيغ المعاملات الشرعية المعهودة من إجارة وسلم واستصناع ومضاربة وغيرها، كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية كبديل عن السندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية[1].

ثالثا: صناديق الاستثمار الإسلامية

هي صناديق تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح لهم استثمار أموالهم استثمارا شرعيا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وعرفها البعض بأنها: صناديق تهدف إلى تحقيق عوائد مرتفعة بشرط أن تكون غير ربوية وهي تعتمد على المضاربة في الأسهم المتخصصة في العقارات والمتاجرة في المعادن والصفقات التجارية بشرط أن تكون غير ربوية ومتوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية[2].

- إضافة إلى كل هذه المصادر، هناك مصادر خارجية أخرى تجمع من أموال الزكاة الصدقات، الهبات والدعم والمنح، وأرصدة تغطية خدمات الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية والبطاقات الائتمانية، وخطابات الضمان.

1- سليمان ناصر، نفس المرجع السابق، ص290.

2- وليد هويمل عوجان، **بحث علمي حول صناديق الاستثمار الإسلامية**، تاريخ وصول البحث:11-9-2008، تاريخ قبول البحث: 3-3-2010، ص80.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

على الرغم من كثرة التبويبات التي وضعها الباحثون حول صيغ التمويل الإسلامية، إلا أن التبويب الأكثر أهمية هو تبويبها بحسب صفة وطبيعة هذه الصيغ، ولذلك تضمن كل فرع في هذا المطلب جانبا من هذه الصيغ، لهذا ارتأينا أن نقسم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: صيغ التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية

تعتبر صيغ التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية أساليب تمويلية تتفق وخصائص هذا النوع من المؤسسات المالية، وهو مل سنتطرق له من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريف صيغة التمويل بالمضاربة، وأنواعها

سيتم تناول أسلوب التمويل بالمضاربة من خلال النقاط التالية:

1. تعريف التمويل بالمضاربة:

تعرف المضاربة على أنها: "عقد بين المتشاركين في الربح، شريك يقدم مالا وشريك شريك يقدم عملا (لذا قلنا هي شركة في الربح فقط)"[1].

كما تعرف على أنها: " عقد بين طرفين، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والآخر يأخذ دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعد أو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله"[2].

1- عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية(دراسة علمية فقهية للممارسات العملية)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،2007،ص245.

2- حسن الأمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، الطبعة الثالثة،2000، ص135.

2. أنواع التمويل بالمضاربة

تنقسم المضاربة حسب الشروط إلى نوعين هما[1]:

أ- المضاربة المطلقة: وهي المضاربة المفتوحة التي لا تقيد بعمل معين، أو التعامل مع أفراد محددين أو فترة زمنية أو مكان معين، ودون فرض أية قيود أخرى من رب المال على المضارب، هذا الأخير الذي تترك له حرية التصرف في أنشطة المضاربة وإدارتها حسب خبرته ومعرفته.

ب- المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يحق فيها لرب المال أن يضع قيودا أو شروطا يلتزم بها المضارب للحفاظ على رأس المال وتأمين مخاطر هلاكه أو استجلابا لمنفعة يرغب في الحصول عليها، وفي حالة مخالفة المضارب لهذه القيود يصبح ضامنا لرأس المال.

ثانيا: المزارعة:

المزارعة هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج إن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات من قبل العامل، وتكون النسبة معدلة حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض الزراعية[2].

ثالثا: المساقاة

المساقاة هي: "شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب والعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثلث ونحو ذلك، ويسمى العامل بالمساقي والطرف الآخر يسمى برب الشجر"[3].

1- عايد فضل الشعراوي، مرجع سبق ذكره، ص247.

2- حسن الأمين، نفس المرجع السابق، ص137.

3- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية(أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص278.

رابعا: صيغة التمويل بالمشاركة، وأنواعها

لقد قمنا بالتطرق إلى أسلوب التمويل بالمشاركة من خلال النقاط التالية:

1. تعريف التمويل بالمشاركة:

المشاركة هي عقد بين طرفين أو أكثر، يساهم كل منهم بنسبة معينة في رأس المال بحيث يتم اقتسام الأرباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه، على أن تشترك جميع الأطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم[1].

2. أنواع التمويل بالمشاركة

تتعدد أساليب المشاركة وتختلف باختلاف طبيعة التمويل وآجاله واستمرار مشاركة المصرف من عدمه، حيث نقتصر على ذكر الأنواع التالية[2]:

أ- المشاركة في رأس مال المشروع: وتسمى أيضا بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء أسهم شركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- المشاركة المنتهية بالتمليك: وتسمى بالمشاركة المتناقصة، وأطلق عليها هذا الاسم لعدم توفر عنصر الاستمرارية فيها، بحيث يقوم المصرف على أساس وعد منه بالتنازل عن ملكيته في المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، للطرف الآخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة.

1- محمد عمر جاسر، **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الرابعة، العدد1، الكويت، 2011، ص 2.

2- محمد محمود العجلوني، نفس المرجع السابق، ص282-283.

الفرع الثاني: صيغ التمويل متوسطة وقصيرة الأجل في المصارف الإسلامية

سيتم التطرق لصيغ التمويل متوسط وقصيرة الأجل في المصارف الإسلامية في فرعنا هذا من خلال النقاط التالية:

أولا: صيغ التمويل متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية

سنقوم بالتعرف على صيغة التمويل متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية ومختلف أنواعها فيما يلي:

1. تعريف التمويل بالإجارة وأنواعها

أ- تعريف التمويل بالإجارة

تعرف الإجارة على أنها: "عقد يرد على منافع الأعيان المؤجرة –محل العقد- التي يسلمها المؤجر للمستأجر لينتفع بها مقابل أجرة معلومة، ومعه يظل المؤجر محتفظا بملكية العين المؤجرة، التي يلتزم المستأجر بردها إليه بعد انتهاء مدة الإيجار"[1].

ب- أنواع التمويل بالإجارة

ينقسم التمويل بالإجارة حسب مدتها إلى[2]:

- **الإجارة التشغيلية:** وهي عقد بين طرفين على تمليك منفعة، يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل للمصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى.

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** هو عقد مركب من عدة عقود، حيث يكون المصرف الإسلامي هو المؤجر والعميل وهو المستأجر لفترة محدودة، تنتهي بتمليك الأصل إلى العميل هبة.

1- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية(Principles of Islamic Banking Operations)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص281.

2- نفس المرجع، ص.ص285-286.

2. تعريف التمويل بالبيع الآجل وشروطه

يعتبر التمويل بالبيع الآجل من الأساليب التمويلية المعتمدة في المصارف الإسلامية ونعرضها فيما يلي[1]:

أ- تعريف التمويل بالبيع الآجل

يعرف البيع الآجل على أنه: "البيع الذي يكون دفع الثمن فيه مؤجلا، أي أضيف الثمن إلى أجل أي إلى مدة مستقبلية، فهو وصف للبيع صورة لكنه للثمن معنى، وهو ضد البيع الحال أو البيع نقدا".

ب- شروط التمويل بالبيع الآجل

تتمثل الشروط الواجب توفرها في عقد البيع الآجل في ما يلي:

- ألا تكون السلعة المباعة وثمنها من الأصناف الربوية.
- أن يتم تسليم السلعة حال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في هذا النوع من البيوع.
- يجيب الاتفاق على ثمن واحد محدد، ومدة السداد وطريقة سداده في العقد.
- لا يحق للبائع المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد في العقد.

3. تعريف صيغة التمويل بالاستصناع وأنواعه

نعرض فيما يلي تعريف الاستصناع وأنواعه كالتالي:

أ- تعريف التمويل بالاستصناع

الاستصناع هو: "عقد بيع بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (المصنوعة) والحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وكيفية سداده"[2].

1- حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص.ص289-290.

2- عقون فتيحة، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008-2009، ص74.

ب- أنواع التمويل بالاستصناع

نميز في عقود الاستصناع بين الصور التالية[1]:

- **الاستصناع الموازي:** يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين المصرف الإسلامي باعتباره صانعا وطرف آخر يحتاج إلى سلعة بمواصفات معينة على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم المصرف بإبرام عقد ثاني مفصل عن الأول، يأخذ من خلاله صفة المستصنع للسلعة الموصوفة في العقد الأول ويكون الثمن فيه معجلا على أن يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، وأن يحقق ربحا من العملية.

- **الاستصناع بدفعات:** يستخدم هذا النوع من التمويل في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، وصورته أن يتم دفع ثمن العملية على أقساط وحسب المراحل التي يتم تنفيذها بحيث تتناسب مبالغ الدفعات مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع لانجازها.

1- ركيبي كريمة، غماري حفيظة، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري- وكالة تيزي وزو)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص87.

ثانيا: صيغ التمويل قصير الأجل في المصارف الإسلامية

سيتم التطرق لصيغ التمويل قصير الأجل في المصارف الإسلامية من خلال النقاط التالية:

1. تعريف صيغة التمويل بالمرابحة وشروطها

تعتبر صيغة المرابحة من بين الأساليب التمويلية الأكثر استخداما من طرف المصارف الإسلامية، وفيما يلي نتطرق للتعريف، ونذكر شروطها :

أ- تعريف التمويل بالمرابحة

تعرف المرابحة بأنها عقد بين العميل والمصرف، يبيع من خلاله المصرف سلعة محددة من طرف العميل على أن تكون كل من تكلفة الشراء والربح معلومين والمرابحة هي بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح، معلوم للعاقدين[1].

ب- شروط التمويل بالمرابحة

حتى يصح عقد المرابحة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط ندرجها فيما يلي[2]:

- أن يكون ثمن السلعة معلوما.
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن.
- أن يكون البائع حاضرا وبجميع المواصفات المتفق عليها في العقد.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خاليا من أي ربا.

1- عقون فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- فخري حسين عزي، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، وقائع ندوة-رقم29، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عقدت الندوة في الخرطوم-السودان، 1993،ص39.

2. تعريف التمويل بالسلم وأنواعه

نتناول فيما يلي بيع السلم بتعريفه وأنواعه في النقاط الآتية:

أ- تعريف التمويل بالسلم

يعتبر السلم عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، والمبيع اجل أو مؤجل و السلم هو عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السلعة (رأس مال السلم) من المشتري (رب السلم أو المسلم) عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم السلعة من قبل البائع في أجل معلوم، بحيث تكون وفق المواصفات المحددة[1].

ب- أنواع التمويل بالسلم

يتم تمييز بين ثلاثة أنواع العقود السلم ندرجها فيما بينها[2]:

- **بيع السلم البسيط:** يقوم المصرف الإسلامي بموجبه بتقديم رأس مال السلم عاجلا، واستلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان.
- **بيع السلم الموازي:** يقوم فيه المصرف الإسلامي بشراء كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك بيع كمية مماثلة من السلعة نفسها وبنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعرين وقت الشراء ووقت البيع.
- **بيع السلم بالتقسيط:** يتم فيه الإنفاق على تسليم كل من المسلم فيه ورأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المصرف الإسلامي دفعة معينة من الثمن على أن يتسلم لاحقا ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم دفعة أخرى ويتسلم ما يقابلها لاحقا، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

1- فخري حسين عزي، نفس المرجع السابق، ص41.

2- محمد عبد الحليم عمر، **الإطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1998، ص42.

3. تعريف التمويل بالقرض الحسن وخطواته

نعرض فيما يلي تعريف القرض الحسن وخطوات منحه في المصارف الإسلامية:

أ- تعريف التمويل بالقرض الحسن

يعرف القرض الحسن على أنه: "عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما"[1].

ب- خطوات التمويل بالقرض الحسن

تتمثل خطوات منح القرض الحسن في المصارف الإسلامية فيما يلي[2]:

- يتقدم طالب القرض بطلب مكتوب إلى المصرف يسجل فيه بياناته الشخصية والغرض من القرض.
- تتم دراسة الطلب للتأكد من كفاءة العميل في عمله وسلوكه الشخصي في الوفاء بالتزاماته بحيث يتم الاستعلام عنه عن طريق دراسة حالته ميدانيا أو عن طريق طلب بحيث اجتماعي من الشؤون الاجتماعية في بعض الحالات.
- يتم تقديم الضمانات المطلوبة للمصرف الشخصية والعينية.
- تسليم المصرف القرض للعميل بعد استقطاع المبلغ المتفق عليه باعتباره مصاريف إدارة القروض.
- إذا توقف العميل عن السداد فإننا نميز بين حالتين: إما أن يقدم الضامنين له بسداد قيمة القرض على أن يتابع المصرف معهم تحصيل كامل للمبلغ، أو يقوم المصرف بمساعدة العميل المتعثر وانتظاره إلى أجل آخر.

1- محمد نور الدين أردنية، **القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي**، أطروحة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص9.

2- آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 59.

المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية وحلولها

بعد أن استعرضنا مفهوم المصارف الإسلامية، وبينا أهم سماتها وتمييزها عن غيرها من خلال خصائصها، أهدافها ومصادر أموالها واستخداماتها، نوضح هنا أهم المعوقات التي تعاني منها هذه المصارف، وأهم الحلول الكفيلة لإنهائها، من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة تلك المشكلات.

المطلب الأول: أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية

لقد اجتازت المصارف الإسلامية الكثير من المشاكل والمعوقات التي وقفت في طريق نشوئها وانتشارها، إلا أنه على الرغم من ذلك لا تزال تعاني من مجموعة من التحديات والمشاكل التي تقف في طريق تطورها، وهي ما سنحاول بيان أهمها من خلال النقاط التالية[1]:

1. ضعف الإمكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى العديد من المصارف الإسلامية مما يعد بحق تحديا كبيرا أمام تطور مسيرة المصارف الإسلامية والنهوض بواقعها العملي في الحياة القانونية والاقتصادية وخصوصا بعدما ظهرت المصارف الالكترونية التي وظفت التقنيات الحديثة في أعمالها المصرفية.
2. حداثة التجربة وضعف الخبرة والإيمان سواء لدى العاملين فيها أو المتعاملين معها مما قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى عدم الالتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية والقواعد الشرعية وصعوبة الحصول على الفقيه المتخصص بالمعاملات المصرفية بموجب الشريعة الإسلامية .
3. كثرة وتشعب الآراء الفقهية: مما لا ريب فيه أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة الآراء بينما الأحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء، وبسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي على الفتاوى، فقد ظهرت أراء متعددة ومتنوعة التي من خلالها يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد عليها، وذلك لوجود هيئة رقابية شرعية في كل مصرف إسلامي، تتكون من مجموعة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات و يمكن أن ينظم إليها من له إلمام بفقه المعاملات، ووظيفتها توجيه نشاطات المؤسسة المالية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام

1- خالدي خديجة، **البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، وأفاق**، جامعة تلمسان، 2000، ص،ص 287-288.

الشريعة الإسلامية، وتصدر فتاوى وقرارات ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية وكأن لها قوة الحكم القضائي في وجوب تنفيذها، فمن الفقهاء من يبيح ها التصرف أو التمويل، ومنهم من يحرمه ووقع الناس في حيرة بسبب هذه التعددية في الآراء والاختلاف بمضمونها مما أدى لحدوث مشكلة فكرية لدى المسئولين عن إدارة المصارف الإسلامية والى تعطيل بعض الصيغ المصرفية على هذا الأساس[1].

4. من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، هي عدم وجود سوق إسلامي والتي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز، حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الأسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل، وهي-أي المصارف الإسلامية- لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات أجال طويلة، حيث أن الأدوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير والي تستحق خلال مدة قصيرة[2].
5. الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة البنك المركزي في الدولة حالها حال باقي المصارف التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية، ولهذا فمثلا عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب أنه يفرض فائدة ربوية على القروض التي يمنحها، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية وهناك نوع ثاني من الرقابة وهي الرقابة الشرعية والتي تعطي الضوء الأخضر أو حرمة العمل المصرفي هذا أو ذاك وهناك أسس ومعايير خاصة لهذه الرقابة[3].

1- أوصاف أحمد وآخرون، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة عرضية رقم2، ص85.

2- خالدي خديجة، نفس المرجع السابق، ص 289.

3- أوصاف أحمد وآخرون، نفس المرجع السابق، ص87.

6. مشكلة العولمة وتأثيرها على عمل المصارف الإسلامية، حيث تعد العولمة كمفهوم تجريدي مركب ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهي حركة قوى السوق على مستوى عالمي، وان وضع تعريف شامل ومحدد للعولمة محكوم بالفشل بسبب تعقيد وتشابك واتساع المفاهيم التي يمكن أن ترتبط بها، فقد عرفها البنك الدولي بأنها: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة لتدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم كله"[1]، وظهر مصطلح باسم العولمة المصرفية: "وهي خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية، حيث تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمية وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي لأرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل أداءه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطا"[2]، ولقد أصبح الاندماج في العولمة يتطلب درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية لذلك يؤدي إلى تهميش دور الدولة وعدم قدرتها على الانفتاح على الأسواق العالمية، وتعتبر المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية المحرك الأساسي لظاهرة العولمة، لذا فانحسار المصارف الإسلامية على الصعيد المحلي وانغلاقها عن العالم الخارجي قد يضيع عليها العديد من المزايا الاستثمارية الضرورية لتطورها فلابد من وضع المعالجات والإمكانيات لتلاءم طبيعة المصارف الإسلامية[3].

1- وليد عوجان، **أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة**، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ص127.

2- مقالة بعنوان: **كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة؟**، منشورة على موقع www.arablawinfo.com، ص11.

3- خالدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص290.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة تلك المشكلات

بعد أن تم استعراض جملة من المشكلات والتحديات الأساسية والمهمة عمليا والتي تواجهها هذه المصارف عند أداء عملها نجد لزاما بيان أهم الحلول المناسبة لتلك المعوقات للخلاص منها في سبيل تطوير عمل تلك المصارف ودفعها لعجلة الاقتصاد الإسلامي السليم ومن هذه الحلول:

1) التأكيد على التمسك وبدرجة أكبر بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بتوسيع العمل بالصيغ التمويلية الاستثمارية التي لا تتأثر بصددها أي شبه تتصل بشرعيتها وذلك لغرض التأكيد على شرعية تعاملات المصارف[1].
2) تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الإدارة المصرفية وتطوير أنظمة العمل المصرفي، وإنشاء نظام لتبادل المعلومات والخبرات والاستثمارات والتنسيق بين بنوك المعلومات وبرامج البحوث والدراسات فيما بين هذه المصارف وكل هذا ينعكس إيجابا على كل مصرف إسلامي لرفع كفاءة استخدام موارده، والقيام بحملات إعلامية منسقة للتعريف بعمل المصارف الإسلامية[2].
3) إن المصارف الإسلامية ف ظل العولمة المالية والاقتصادية مدعوة للعمل على خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات كفاءة عالية قادرة على المنافسة العالية عن طريق الاندماج وإعادة النظر ببعض أعمالها المصرفية التي لا تغطي عائداتها تكلفة رأس المال المستثمر فيه، وأن العولمة المصرفية حسب رأينا هي في صالح المصارف الإسلامية لأنها في مجال الاقتصاد والتجارة تعني الانفتاح على الأسواق مما يعطي للمصارف دور كبير في المنافسة[3].

1- أوصاف أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2- خالدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص298.

3- كمال توفيق حطاب، **العولمة وأثرها على العمل المصرفي الإسلامي**، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية، منشورة بتاريخ: 1-4-2010، على الموقع http ://cibafi.org، ص11.

4) ضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية متخصصة تربط كل المصارف الإسلامية فيما بينها وتربط اقتصاديات الدول الإسلامية بها، حيث أن المصارف الإسلامية أسهمت ولا تزال تساهم في تعزيز الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بالأسواق المالية كتسريع عمليات التخصيص في عدد من الدول الإسلامية

العلاقة المباشرة بالأسواق المالية كتسريع عمليات التخصيص في عدد من الدول الإسلامية، وتمويل شراء أسهم الشركات والقيام بتداولها في البورصة[1].

5) تفهم السلطات النقدية لأعمال وخصوصية المصرف الإسلامي عند وضع التعليمات التطبيقية وممارسة أعمال الرقابة عليها، وهذا ضروري لإزالة التحيز للمصارف الربوية ومنحها ميزة على حساب المصارف الإسلامية، وبالتالي من الضروري عدم إخضاع المصارف الإسلامية للضوابط الخاصة بالمصارف التجارية وإصدار قانون خاص بها[2].

6) ومن أهم المعالجات للوصول بالمصارف الإسلامية إلى أهدافها المنشودة هو وجود التنظيم القانوني الضروري الذي يدعم ويساند عمل هذه المصارف، ويعطي لها مزايا فريدة من نوعها عن باقي المصارف التقليدية، وضرورة إضفاء الحماية للمودعين وهم أصحاب الحسابات الاستثمارية في هذه المصارف حيث أن المودعين ليسوا دائنين كي يبقوا بعيدين عن إدارة المصرف وليسوا مساهمين لكي يتمتعوا بحقوق المساهمين ويمارسوا سلطاتهم، إلا أنهم يتأثرون بنتائج أعمال المصرف ربحا أو خسارة، وكل هذا موجود حاليا في العديد من دول العالم[3].

1- أحمد سفر، **المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 2006، ص 49.

2- نفس المرجع، ص49.

3- كمال توفيق حطاب، نفس المرجع السابق، ص 13.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

لقد تطرقنا في هذا المبحث إلى العديد من الدراسات السابقة التي تناولها العديد من الباحثين والتي تتشابه مع موضوع بحثنا.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى النتائج التي توصل إليها الباحثين.

1) الدراسة الأولى

محمود الأنصاري، إسماعيل حسن وآخرون، 1988، **البنوك الإسلامية**، الكتاب الثامن في البنوك الإسلامية، الإسكندرية، حيث يعد هذا الكتاب إطارا شاملا للعمل المصرفي الإسلامي، وقد هدف هذا الكتاب إلى:

- إبراز نشأة البنوك الإسلامية ومواردها واستخداماتها.
- إبراز كيفية تحقيق الرقابة على البنوك الإسلامية والصعوبات التي تواجهها.
- بيان بالبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية القائمة في العالم.

وفي الأخير توصل الباحث في هذا الكتاب إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- أن أصل وجذور فكرة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو نتيجة لإدراك المسلمين إلى أن الموقف السلبي في عالم متحرك لن يجدي فتيلا، وسيقع الناس في الحرام إن لم نسير لهم الحلال، وأن تجربة المصارف الإسلامية هي محاولة ترجمة المبادئ إلى برامج.
- أن الهدف الرئيسي والأساسي للبنوك الإسلامية هو تقديم بديل إسلامي عن النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفائدة، وأن النظام المصرفي الإسلامي ليس جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي بل جهازا من أجهزته.
- في البلدان المختلفة تسن التشريعات المصرفية مستهدفة فرض رقابة على أعمال البنوك بها تختلف في طبيعتها ودرجة شمولها بدرجة واضحة عما يكون هناك من رقابة على وحدات النشاط الاقتصادي الأخرى، ويتم ذلك في الدول المختلفة رغم باين نظمها الاقتصادية ودرجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- من بين الصعوبات وأهمها التي تواجه البنوك الإسلامية نذكر نقص الكوادر البشرية اللازمة للعمل في البنوك الإسلامية، وموقف البنوك المركزية من البنوك الإسلامية وذلك بعدم اعترافها بإمكان قيام نظام مصرفي لا ربوي.

2) الدراسة الثانية

سارة بن حيزية، 2012/2011، **أساسيات الصيرفة الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية والتي كان مفادها **"ما هي الأساسيات التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي ؟"**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

- توعية المصارف الربوية بأهمية تبني الصيرفة الإسلامية وضرورة المباشرة في الانفتاح لها.
- النظر إلى النظام المصرفي الإسلامي كحقيقة متطورة لابد من دراستها.
- إثراء المكتبة الجزائرية بمواضيع واقعية تختلف عن المواضيع الكلاسيكية.

وفي الأخير توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- مصادر أموال المصارف الإسلامية متنوعة مختلفة ومتزايدة وعلى قدر هذا التنوع والاختلاف والتزايد تقوم المصارف الإسلامية بجهود غير عادية من أجل حسن تعبئة هذه الموارد حيث أن لكل مصدر منها طبيعة خاصة تحكمه وشروط معينة تستدعي التعامل معه، وقواعد في التوظيف والاستثمار يتعين إتباعها.
- الإسلام لم يكتف بتحريم الربا، وبالتالي معدل الفائدة بل أرشد أولئك الذين يملكون الأموال ولا يحسنون التصرف فيها أو يعجزون عن استثمارها وكذلك الذين يرغبون في التمويل إلى صيغ تمويل من المشاركات وبيوع وإجارة .
- استحدث المصرف الإسلامي آليات وأوعية جديدة للاستقطاب أو تجميع المدخرات ومن تلك الآليات التي استحدثها وكيفها مع أحكام الشريعة الإسلامية صناديق الاستثمار وصكوك التمويل، وكذلك تطوير الخدمة المصرفية الإسلامية وفقا للمواصفات العالمية، ومثالها البطاقات المصرفية الإسلامية.
- إن إيداع الأموال في المصارف الإسلامية في أشكال مختلفة من ودائع ادخارية واستثمارية وتوفيرية وفي حالة تحقق الخسارة أو هلاك رأس المال فان المصرف الإسلامي لا يوزع أرباحا على المودعين كما لا يضمن قيمة الوديعة أساسا وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم.

3) الدراسة الثالثة

أمال لعمش، 2012/2011، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، فرع الدراسات المالية والمحاسبة المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية والتي كان مفادها **"ما هو دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية؟"**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الصناعة المصرفية الإسلامية في جانبها المؤسسي والتحديات التي تواجهها على مستوى الهندسة المالية الإسلامية.
- التعرف على الضوابط والأسس التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية.
- التعرف على الهندسة المالية والأسس التي تقوم عليها، الصناعة الإسلامية المصرفية.

وفي الأخير توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية ، واقتصادية واجتماعية وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.
- يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتي "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان" اللتين تؤكدان على أن الحصول على الأرباح الناتجة عن استثمار المال أو العمل يقتضي تحمل جزء من المخاطرة، دون أن يكون هناك ضمان للربح.
- تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في نظام عملها الذي ينضبط بمبادئ المعاملات المالية الإسلامية، والذي يقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، فيما ترتكز التقليدية على سعر الفائدة المجمع على تحريمه.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى النتائج التي توصل إليها الباحثين

1) الدراسة الأولى

El Mahdi Majid

La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ?، 2016، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: ما التفاعلات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مدرسة الدراسات العليا 481 للعلوم الاجتماعية والإنسانية بفرنسا، وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي كان مفادها "ما هو تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وآسيا؟"، حيث تناولت هذه الدراسة أسس النظرية الاقتصادية الإسلامية وكيفية مقاومة البنوك الإسلامية لأزمة 2007-2008، إلا أنه صبغ رسالته بصبغة الدراسات الاقتصادية فلم يقم بمعالجة القضية من الناحية الشرعية، الأمر الذي أكد تناول القضية من منظور الفقه الإسلامي ولا يزال البحث فيها أمرا ضروريا ترشيدا لأعمال المصارف الإسلامية.

2) الدراسة الثانية

.Sadou Nawel, Remdhan Nadia

Economie islamique fondements théoriques et réalité، أسس النظرية الاقتصادية بين النظرية والواقع، 2014-2015، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الرحمان ميرا، بجاية، وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي كان مفادها: "ما مدى تأثير الاقتصاد الإسلامي على القطاع البنكي الجزائري؟"، حيث تناولت هذه الدراسة معرفة الفروق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

3) الدراسة الثالثة

Lio-jean, **La banque islamique: ses principes et sa comparaison avec la banque Traditionnelle,** 2018-2019, "الصيرفة الإسلامية : مبادئها ومقارنتها مع البنوك التقليدية"، مذكرة ماجستير معتمدة في الهندسة الإدارية، جامعة لوفان البلجيكية للتسيير والاقتصاد، بلجيكا،

وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي كان مفادها: "فيما تتمثل أهم الفروق بين الصيرفة الإسلامية والبنوك التقليدية؟".
حيث قدمت لنا هذه الدراسة الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الإطار الإسلامي والاقتصادي.

المطلب الثالث : القيمة المضافة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه، وسنحاول تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): القيمة المضافة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1/ محمود الأنصاري، إسماعيل حسن وآخرون	- دراسة متغير واحد وهو الصيرفة في البنوك الإسلامية. - إبراز الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية وأهم الحلول المقترحة.	- سنة 1988. - بيان جميع المؤسسات المالية الإسلامية القائمة في العالم. - دراسة المشاريع الإسلامية في البنوك الإسلامية.
2/ سارة بن حيزية	- دراسة لنفس المتغير وهو النظام المصرفي الإسلامي. - مصادر أموال المصارف الإسلامية. - صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.	- سنة 2011-2012 . - إبراز أهم الخدمات المصرفية والاجتماعية في المصارف الإسلامية.
3/ أمال لعمش	- التعريف بالمصارف الإسلامية وضوابط عملها - استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.	- سنة 2011-2012. - ماهية الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها. - دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية.
4/ El mahdi Majid	- دراسة متغير واحد وهو صيغ التمويل الإسلامية. - المشكلات التي تعاني منها البنوك الإسلامية.	- السنة 2016. - دراسة أسس النظرية الاقتصادية الإسلامية. - كيفية تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي.

Sadou /5 Nawel, Remdhan Nadia	- دراسة متغير واحد وهو الاقتصاد الإسلامي. - اعتماد القطاع البنكي الجزائري كعينة محل الدراسة.	- سنة 2014-2015. - إبراز أهم الفروق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
Lio-Jean /6	- دراسة نفس المتغير وهو الصيرفة الإسلامية. - إبراز أهم مبادئ الصيرفة الإسلامية وخصائصها.	- سنة 2018-2019. - مقارنة البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في كل من الإطارين الاقتصادي والديني.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل

كخلاصة لما سبق، فإنه يمكننا القول بأن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، اقتصادية اجتماعية وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

إن أهم ما يميز المصارف الإسلامية هو ابتعادها عن التعامل على أساس الفائدة، سواء في تقديم الخدمات المصرفية، أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، التي أجمع الفقهاء على حرمتها باعتبارها من الربا المحرم في الكتاب والسنة النبوية الشريفة.

بالإضافة إلى هذا، فان المصارف الإسلامية من جهة تنفرد بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم القواعد في العمل المصرفي الإسلامي والتي تقضي بأن الغنم لا يأتي إلا بتحمل الغرم، وأن الجزاء لا يكون إلا بوجود العمل، ومن جهة أخرى تميزها بتنوعها في مصادر أموالها سواء المصادر الداخلية أو الخارجية، وهو الأمر الذي يدل على وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية، إلا أنها تمكنت من أن تثبت ركائزها في القطاع المصرفي، وبالرغم من تلقيها للكثير من المشاكل والمعوقات إلا أنها استطاعت مواجهة كل تلك الصعوبات، وتوصلت إلى حلول مكنتها من مباشرة عملها المصرفي.

الفصل الثاني: دراسة حالة البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة)

الفصل الثاني: دراسة حالة البنوك الإسلامية في الجزائر(بنك البركة)

تمهيد

من البديهي بعد دراستنا في الفصل الأول للصيرفة الإسلامية أن نتطرق إلى التجربة المصرفية الجزائرية، حيث سعت الجزائر إلى إصلاح منظومتها البنكية كجزء من الإصلاح الاقتصادي الشامل، من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية.

وباعتبار الجزائر من الدول الإسلامية، قامت بإنشاء بنك إسلامي على غرار النظام البنكي السائد فيها القائم على الربا المحرم شرعا، والمتمثل في بنك البركة الجزائري الذي يعتبر نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر، حيث تطرقنا في فصلنا هذا إلى العوائق التي واجهته والحلول التي استهدفها من أجل تسيير تلك العوائق، وكذا آفاقه المستقبلية ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ومنه في هذا الفصل، توقفنا على سير التجربة الجزائرية الميدانية للبنوك الإسلامية، والنتائج التي حققتها، والسبل التي اتبعتها من أجل تطوير الصيرفة فيها، وكذا التحديات التي واجهتها، وضرورة توفير البيئة القانونية والتشريعية المناسبة لها.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم فصلنا إلى ما يلي:

المبحث الأول: طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والعوامل المؤثرة في نشاطها.

المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي تعرقل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تطويرها.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري.

المبحث الأول: طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والعوامل المؤثرة في نشاطها

تبرز طبيعة عمل المصارف الإسلامية الجزائرية في مجموعة من النشاطات تقوم بها في ظل مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية السمحة، بالمقابل هناك بعض من العوامل تمكنت من التأثير على تلك النشاطات، وهو ما سنتطرق له من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر

في هذا المطلب سوف يتم التركيز على بنك البركة الجزائري بحكم أننا اخترناه كعينة للدراسة أسفله، وتبز طبيعة عمله في مجموعة من النشاطات يقوم بها ، وتظهر فيما يلي:

أولا: النشاطات البنكية

إن البنوك الإسلامية الجزائرية تقوم بالأنشطة البنكية التقليدية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وذلك لأنها بنوك تجارية، والمتمثلة في[1]:

- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة، وتسيير وسائل الدفع.
- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء بما يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة البنكية على أساس الوكالة بأجر.
- القيام بالدراسات الخاصة بحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

ثانيا: النشاطات الاستثمارية والتمويلية

يقوم البنك بجميع أعمال التمويل والاستثمار على أساس نظام المشاركة وذلك من خلال الوسائل التالية[2]:

- تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا وفق صيغ التمويل بالمشاركة، بيع المرابحة للآمر بالشراء، السلم...الخ.
- إبرام العقود مع الشركات والأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية.
- الاستصناع العقاري.
- تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها، واستثمارها، تأجيرها، واستئجارها.

1- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، www.albaraka-bank.com، اطلع عليه بتاريخ: 2020/03/31، على الساعة 20:15.

2- نفس المرجع.

ثالثا: النشاطات الاجتماعية

تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية في ظل قيم الشريعة الإسلامية، ذلك من خلال تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من قضاء مختلف حاجاته، وأيضا إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة أو أية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نشاط المصارف الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية جزءا أساسيا من النظام المصرفي، وتأثير البنوك الإسلامية بالإطار العام الحاكم للمعاملات سواء كان إطار عقائديا، أو قانونيا أو أخلاقيا بين أصحاب المهن المختلفة وبين المصارف أيضا، والممكن تصنيف العوامل المؤثرة على سلوك نشاط البنوك الإسلامية إلى أربع مجموعات مختلفة، وتتمثل في العوامل التالية:

1. العوامل المصرفية:

تختلف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك الأخرى، حيث أنها تعمل في درجة أعلى من المخاطر عن البنوك الأخرى، سواء كانت مخاطر اقتصادية مرتبطة بطبيعة النشاط، أو مخاطر ناجمة عن قدرة البناء على استرجاع أموال المودعين التي يتم استثمارها في مشروعات تعسرت.

ولذلك لابد من وجود مجموعة من القواعد بالصفة المصرفية التي تؤثر على نشاط البنك الإسلامي، أهمها السياسة النقدية بصفة عامة إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال مجموعة من الأهداف الجزئية أهمها[2]:

- حماية القوة الشرائية وسعر الصرف.
- توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير ايجابيا على حركة عوامل الإنتاج.
- إدارة محافظ الدين العام للدولة بالشكل الذي يوفر لها السيولة.

1- نفس الرجع السابق، الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري.

2- حنان تايب، سارة مأمون، **دور البنوك الإسلامية في ترقية وتمويل المشاريع الاستثمارية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017-2018، ص41.

2. **العوامل الاقتصادية السائدة:**

لأي نشاط اقتصادي دورة اقتصادية أو شرائية تحكم التعامل كما أن لكل نشاط دورة حياة يمر بها، وكلا الأمرين يتحكمان في حجم التكاليف ومقدار العوائد المنتظر تحقيقها مستقبلا من الاستثمار في هذا النشاط، وكما كانت البنوك الإسلامية أمينة على مصالح عملائها وعلى مصالح المجتمع، فان محافظتها على قدرة الأموال وحسن استغلالها يدفعها إلى البحث عن المجالات المثلى لتوظيف هذه الثروة وإنمائها، والأخذ بكل الاعتبارات الاقتصادية عن اتخاذ القرار الاستثماري.

كما ترتبط عمليات توظيف الاستثمار في البنوك الإسلامية بعدد من القواعد الاقتصادية الحاكمة لعمل البنك ألا وهي:

- مراعاة أولويات الاستثمار للأمة الإسلامية من حيث توفير الضروريات ثم الانتقال إلى الكماليات.
- أن تكون المؤشرات واقتصاديات النشاط مرغوب التوظيف فيه تدل على إمكانية النشاط في تحقيق ربحية مناسبة، وأن هناك جدوى اقتصادية[1].

1- نفس المرجع السابق، **دور البنوك الإسلامية في ترقية وتمويل المشاريع الاستثمارية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، ص42.

المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي تعرقل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تطويرها

هناك عدة مشاكل تواجه عمل المصارف الإسلامية، تمثلت في المشاكل القانونية، والضوابط الشرعية، وغيرها حيث عملت المصارف الإسلامية في الجزائر على معالجة تلك المشاكل بشتى الطرق، وباشرت كذلك في العمل على تطوير الصيرفة فيها.

المطلب الأول: المشاكل والصعوبات التي تعرقل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

ما عدا قلة قليلة من البنوك الإسلامية التي تنشط في ظل نظام إسلامي كامل، كما أن ارتباط عمل البنوك الإسلامية بالشريعة الإسلامية جعلها ومنذ نشأتها تعاني من عدة مشاكل وعوائق.

أولا: المشاكل القانونية

هناك بعد في القوانين الوضعية عن الأحكام والقواعد الشرعية، حيث نلاحظ أن البنوك المركزية لم تعترف بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، ذلك أن معظم القوانين قد وضعت وصممت وفق النمط التقليدي وتحتوي أحكاما لا تناسب أنشطة العمل المصرفي الإسلامي، كما انفردت بعض الدول الكبرى وهيمنت على الأنشطة المصرفية في الدول الإسلامية، كما تعاني مشكلة ارتفاع الضرائب على الأرباح مما يضاعف من مشكلة هذه المصارف مع عملائها من المستثمرين بالمشاركة أو المضاربة الذين يعملون على التهرب من دفع هذه الضرائب من خلال عدم الإفصاح عن النتائج الحقيقية لأعمالهم والأرباح المحققة[1].

ثانيا: الضوابط الشرعية والموارد البشرية

تتمثل الضوابط الشرعية ومشاكل الموارد البشرية فيما يلي[2]:

الضوابط الشرعية هي اختلاف الاجتهادات والفتاوى الشرعية، حيث نلاحظ أن هناك تناقض حاد وشديد للفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين من خلال هيئات الرقابة الشرعية، ما بين فتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية وما بين متمسك بالأصل

1- فتحي حسين، **واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص49.

2- نفس المرجع، ص50.

الشرعي وتطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها إلى درجة التساهل والتفريط بدافع الحرص على مسيرة الصيرفة الإسلامية، كما عكست الاختلاف في التطبيق، وأدت إلى تنوع نماذج وعقود التمويل، وهذا ما جعل القائمين الأوائل للمصارف الإسلامية أن يواجهوا تحديات في إصدار قوانين خاصة بإنشاء مصارف قائمة على حكم الشريعة.كما تتمثل مشاكل الموارد البشرية في النقاط التالية:

1. **المواصفات الأخلاقية للعاملين بالبنوك الإسلامية:**

من الشروط الواجب توفرها في الفرد المسلم بصفة عامة والعاملين في البنوك الإسلامية بصفة خاصة هو ضرورة التحلي بالأخلاق الإسلامية العالية كالصدق والأمانة ...الخ، وهذه الأخلاق إذا اجتمعت كلها أو بعضها في موظفي البنوك الإسلامية، فسيكونون قدوة لغيرهم خاصة بالنسبة للعملاء.

2. **نقص الوعي المصرفي الإسلامي لدى العملاء:**

إن مشاكل البنوك الإسلامية لا تتوقف عند موظفيها فقط، بل تمتد إلى عملائها كذلك حيث أن عدم توفر الأخلاق الإسلامية في عملائها يعرضها إلى مخاطر، كما أن جهلهم الكلي أو الجزئي بقواعد المعاملات المالية في الإسلام تجعل مهمة البنك الإسلامي صعبة وتقلل فرص نجاحه.

المطلب الثاني: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لتعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية، يتطلب الأمر من السلطات النقدية التحمس لهذه الفكرة أولا، ثم إتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة على توفير الجو الملائم لعمل المصارف الإسلامية، حتى تتمكن أن تسهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف إلى الربح فقط، إلى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية.

ونظرا للدور والأهمية الكبيرة للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فانه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها كما ذكرنا سابقا، وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تقنين العمل المصرفي

المقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها[1]:

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.
- دراسة القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال.
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.

1- مرجع سبق ذكره، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، ص310.

ثانيا: تنظيم العلاقة مع البنك المركزي

إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة

عن ما ذكر سابقا من سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية (في جوانبها الأساسية) وفقا لما يلي[1]:

1. **نسبة الاحتياطي القانوني:** إن الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالبنوك التجارية، يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى البنك، لذا يجب أن تفرض هذه النسبة أساسا على الودائع الجارية، لأن فرض هذه النسبة على حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية، يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع المستثمرة، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها وذلك للاعتبارات التالية:

- إن الودائع الآجلة أو الاستثمارية في المصرف الإسلامي، يتم النظر إليها على أنها مساهمات أو محافظ استثمارية تشارك في الربح والخسارة، يديرها البنك لصالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم الخاصة، ودون ضمان من البنك برد هذه الأموال فضلا عن أرباحها، أي أنها تعتبر كأموال المساهمين لكنها مؤقتة، أي عكس تماما ما ينطبق على الودائع الجارية.
- إن المصارف الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي عكس المصارف التقليدية، لا من حيث تقاضي فائدة عليها لما في ذلك مخالفة شرعية، ولا من حيث توفير الحماية لأصحاب هذه الأموال لأنها ودائع مضاربة تشارك في الربح والخسارة.

2. **دور الملجأ الأخير للإقراض:** يمكن للبنك المركزي أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة كما يلي:

في حالة تعرض البنك الإسلامي لمشكلة سيولة، يمكن للبنك المركزي أن يقدم له

1- نفس المرجع، ص311.

- تسهيلات في شكل قروض حسنة، مقابل امتيازات ينالها البنك المركزي، كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يفوقها من أموال مودعة (أحيانا) لدى الأول.
- إنشاء صندوق مشترك يمكن للبنك المركزي أن يجمع فيه الموارد اللازمة لهذا الصندوق، ويتم ذلك من خلال فرض نسبة احتياطي خاص يسهم فيه كل بنك إسلامي بنسبة معينة يحددها البنك المركزي
- حسب حجم البنك، وتكون المهمة الأساسية لهذا الصندوق المشترك هي تمكين البنك المركزي من القيام بدور الملجأ الأخير للإقراض، ويتم ذلك بصيغة القرض الحسن.

3. **نسبة السيولة:** إن الغرض من فرض نسبة سيولة معينة على البنوك التجارية للاحتفاظ بها، هو الحيلولة دون تعرض هذه البنوك لأزمات السيولة المفاجئة.

إن لوجود نسبة السيولة النقدية بالمصارف الإسلامية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني كعامل تنظيمي وأساسي لحمايته، وبالنسبة للمصارف الإسلامية ذاتها، ولكن الأمر يتطلب التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مكونات نسبة السيولة، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على البنوك التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول السائلة في البنوك الإسلامية عن مثيلتها في البنوك التقليدية، إذ أن البنوك الإسلامية مثلا تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا الخصم لأنه محرم كما أن من المفترض ألا تتضمن النسبة السندات الحكومية أيضا لأنها بفائدة.

4. **معدل كفاية رأس المال:** تقاس كفاية رأس المال في البنوك (بالصيغة الحديثة) بمعدل رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، إضافة إلى الأعمال أو الأنشطة خارج الميزانية.

إن أشهر تطبيق لهذه النسبة هو نسبة بازل، خاصة منها بازلII المطبقة عالميا منذ بداية سنة 2007 وقد تبين من خلال دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري أن البنوك الجزائرية لا زالت (في معظمها) تطبق نسبة بازلI، كما تبين أيضا من خلال هذه الدراسة أن بنك الجزائر يفرض على البنوك الإسلامية تطبيق هذه النسبة بنفس الطريقة المطبقة في البنوك التقليدية، دون مراعاة لخصوصية هذه البنوك.

لذا نرى أن أفضل طريقة لحل هذا الإشكال، هو تبني بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا سنة 2005 حيث وضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازلII ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في البنوك الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه البنوك هذا المعيار بعد أن لقي اعترافا من لجنة بازل نفسها[1].

1- نفس المرجع، ص312.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

بعد أن رأينا صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وكيفية تطبيقها، وكذا طبيعة عمل هذه المصارف في الجزائر والمشاكل والصعوبات التي عرقلت تطورها، والسبل التي اتبعتها من أجل تطوير الصيرفة فيها وحل كل تلك المشاكل وذلك كدراسة نظرية، سوف نتطرق إلى تطبيق تلك العوائق على بنك البركة الجزائري لإعطاء الحلول المناسبة لذلك، وتقييمه من خلال بعض الأرقام المهمة لنرى مدى تركيزه ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وستكون دراستنا في هذا المبحث وفق للمطالب أدناه.

المطلب الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

يسعى بنك البركة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية حيث سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على البنك من خلال تعريفه، نشأته، استخداماته وموارده ومختلف الجوانب التنظيمية المتعلقة به.

الفرع الأول: مفهوم بنك البركة الجزائري

تطرقنا في هذا الفرع إلى تعريف بنك البركة الجزائري، نشأته، هيكله التنظيمي، وتوزيع وكالاته من خلال النقاط التالية:

أولا: نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري

أنشئ بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار أحكام القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، برأسمال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، ويشترك في مناصفة كل من:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية B .A .D.R بنسبة 50 %.
- شركة دلة البركة القابضة السعودية بنسبة 50 %.

بدأ البنك مزاولة نشاطه في أوائل نوفمبر من عام 1991، ويقوم بإدارته مجلس إدارة يتكون من 3 إلى 7 أعضاء تختارهم الجمعية العامة العادية كما يتم إنهاء مهام أي عضو منهم من قبلها، وهو عبارة عن بنك تجاري، تخضع النشاطات البنكية والمعاملات المالية التي يقوم بها إلى قواعد الشريعة الإسلامية، يقع مقره الرئيسي للبنك بالجزائر العاصمة، ويتكون حاليا من 31 وكالة وبالمناطق التالية: الخطابي، البليدة، الشراقة، بئر خادم، القبة، باب الزوار الرويبة، تيزي وزو، الحراش، وهران(وكالتين)، تلمسان، سيدي بلعباس، الشلف، قسنطينة

(وكالتين)، برج بوعريريج، عنابة، سطيف (وكالتين)، سكيكدة، باتنة، بجاية، بسكرة غرداية(وكالتين)، الوادي، لغواط، مستغانم، سطاوالي وعين مليلة.

في سنة 2009 رفع رأسماله إلى 10000000000 دج وذلك حسب التقييم التالي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية 46%.
- شركة دلة البركة القابضة السعودية 54%.

وفي 2012 تم تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية أما سنة 2016 زاد في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري، وفي عام 2017 كانت هناك زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري، وبالنسبة لسنة 2018 توج كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي.[1]

1- إكرام مهدي، صلاح الدين لكحل، **المنتجات المالية الإسلامية وأفاق تطبيقها في الجزائر (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017-2018، ص59، ص60.

ثانيا: الهيكل التنظيمي بينك البركة الجزائري

طبقا لقرارات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12-04-1999 المتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي العام للبنك، فقد قرر هذا المجلس إصدار هيكل تنظيمي جديد للبنك يلغي ويعوض الهيكل السابق المصادق عليه في 30-12-1993، وقد جاء هذا الهيكل وفقا للشكل التالي:

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

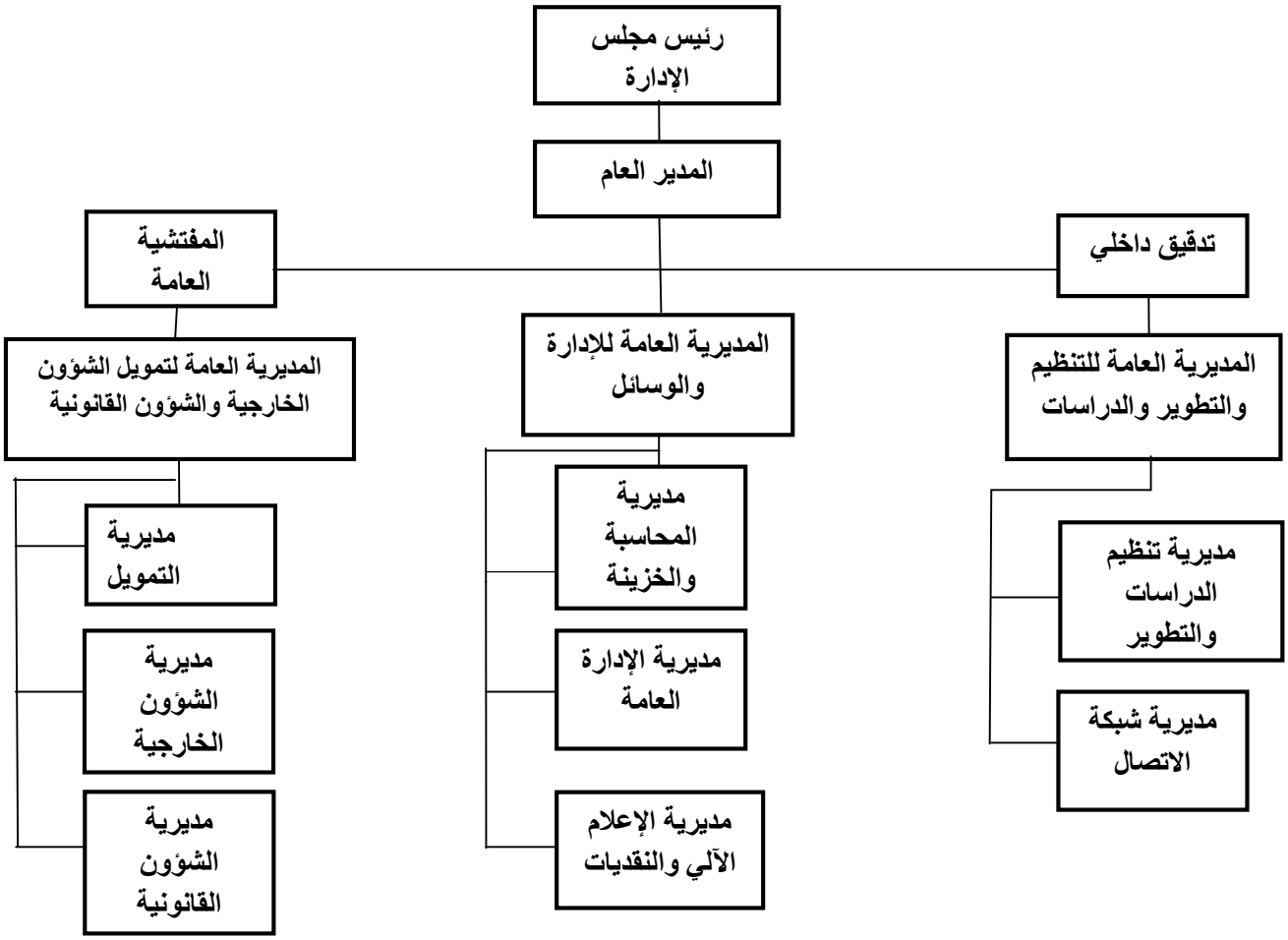

المصدر: www.albaraka-bank.com

ثالثا: توزيع وكالات بنك البركة على مستوى التراب الوطني

يملك البنك حاليا 31 فرعا على مستوى التراب الوطني، ويعمل على بلوغ 50 فرعا بنهاية 2018، وهو بصدد فتح 03 فروع جديدة في كل من (برج بوعريريج، باب الزوار وبجاية) كما يوظف 938 عامل حسب تقارير 2018 مقابل 908 عامل سنة 2013، كما قدر عدد الزبائن بأكثر من 200.000 زبون.

جدول رقم (2-1): توزيع وكالات بنك البركة على مستوى التراب الوطني

المنطقة	الجنوب	الوسط	الشرق	الغرب
اسم الوكالة	- وكالة بسكرة - وكالتي غرداية - وكالة الوادي - وكالة الأغواط	- وكالة الخطابي - وكالة الشراقة - وكالة الحراش - وكالة القبة - وكالة البليدة - وكالة سطاوالي - وكالة تيزي وزو - وكالة الرويبة - وكالة باب الزوار - وكالة بئر خادم	- وكالة بجاية - وكالة عين مليلة - وكالتي سطيف - وكالة باتنة - وكالة عنابة - وكالتي قسنطينة - وكالة برج بوعريريج - وكالة سكيكدة	- وكالة سيدي بلعباس - وكالة تلمسان - وكالة الشلف - وكالة مستغانم - وكالتي وهران

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعطيات المتوفرة http://www.albaraka-bank.com

الفرع الثاني: استخدامات وموارد بنك البركة الجزائري

من خلال هذا الفرع قمنا بدراسة كل من استخدامات بنك البركة الجزائري وموارده، وذلك في النقاط التالية:

أولا: استخدامات بنك البركة الجزائري

يقوم البنك في سبيل تحقيق أهدافه بالأعمال التي تمكنه من تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه الأعمال فيما يلي[1]:

1) **الخدمات المصرفية:** يمارس البنك سواء لحسابه أ, لحساب الغير في داخل الجزائر أو خارجها جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستخدمة والمتمثلة فيما يلي:

- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة، وتأدية قيم الشيكات المسحوبة، وتحصيل الأوراق التجارية، وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الاعتمادات المستندية وتبليغها، وإصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان، وكتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية.
- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.
- القيام بالدراسات الخاصة بحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

2) **الخدمات الاجتماعية:** يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أوامر الترابط والتراحم بين مختلف الجمعيات والأفراد وذلك عن طريق الأعمال التالية:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى معيشته ودخله.
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة، أو أية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

1- ركيبي كريمة، غماري حفيظة، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري –وكالة تيزي وزو- 2005-2014)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2014-2015، ص71.

ثانيا: موارد بنك البركة الجزائري

تتمثل موارد أي بنك في موارد ذاتية وأخرى خارجية، وبنك البركة الجزائري كغيره من البنوك فان موارده هي الأخرى تنقسم إلى موارد ذاتية وموارد خارجية، وهي ما سنتطرق له من خلال النقاط التالية:

1. **الموارد الذاتية:**

وهي عبارة عن الأموال الخاصة بالبنك، والتي تدخل ضمن حقوق الملكية التي قدرت في سنة 2016 بـ 24312 مليون دج، بزيادة قدرها 849 مليون دج، أي بنسبة 3.62% مقارنة بالسنة المالية السابقة ، وتتضمن رأسمال البنك، الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

- **رأس المال الاجتماعي:** وهو أحد المصادر الداخلية للبنك، ويتمثل في الأموال التي بدأ به نشاطه عند التأسيس بالإضافة إلى أموال المساهمين، ويقدر رأس المال الاجتماعي لبنك البركة الجزائري 10000000 ألف دج لسنة 2016، وفي سنة 2017 رفع رأسماله إلى 15000000 ألف دج.
- **الاحتياطات:** تمثل الاحتياطات جزء من الأرباح المحققة والتي توضع كاحتياط لدعم المركز المالي للبنك حيث قدرت قيمتها في سنة 2016 بـ 5922009 ألف دج، وفي سنة 2017 انخفضت قيمتها إلى 1273107 ألف دج.
- **الأرباح المحتجزة:** وهي الأرباح التي تم تحقيقها خلال السنة المالية التي يتم احتجازها لإعادة استثمارها بهدف دعم المركز المالي للبنك[1].

2. **الموارد الخارجية:**

تمثل الودائع لدى البنك الإسلامي الجانب الرئيسي من الموارد الخارجية والتي يحصل عليها من قبل الأفراد والمؤسسات، وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الحسابات الجارية:** وتتمثل في الودائع تحت الطلب، وهذا النوع من الودائع لا يدفع عليه البنك أرباحا وقدرت قيمتها سنة 2016 بـ 170137 ألف دج، وهي أكبر من القيمة المسجلة في سنة 2015 والمقدرة بـ 154562 ألف دج، أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 10.08%.
- **حسابات الادخار أو التوفير:** يفتح البنك حسابات توفير لحث المدخرين على التعامل معه، وتتميز هذه الحسابات بصغر المبالغ المخصصة لها وكثرة عدد المودعين، وهذه الحسابات يفرض البنك استثمارها على أساس المضاربة المطلقة من جانبه، كما يضع حدا أدنى للرصيد للمشاركة في الأرباح.

1- التقارير السنوية للسنوات 2015، 2016، 2017 لبنك البركة الجزائري.

وقدرت قيمتها في سنة 2016 بـ 1423515 ألف دج، وفي سنة 2017 قدرت بـ 645644 ألف دج، أي حققت انخفاضا قدر بـ 26%.

- **حسابات الاستثمار:** وهي الودائع التي لا يطالب بها أصحابها إلا عند حلول الأجل المتفق عليه مع البنك الذي يستفيد منها طيلة مدة الإيداع، وهي تنقسم إلى الودائع الاستثمارية المخصصة، والودائع الاستثمارية غير المخصصة[1].

وتتمثل الودائع أيضا في بنك البركة الجزائري في موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب، وحسابات الادخار والودائع لأجل، حيث بلغت 207891 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 57515 مليون دج أي بنسبة 22.19% مقارنة بالسنة المالية 2016، و34.50% مقارنة بالسنة المالية 2015، و ذلك كيفما هو ممثل في الشكل أسفله:

الشكل رقم (2-2): ودائع بنك البركة الجزائري للسنوات الثلاث (2015. 2016. 2017)

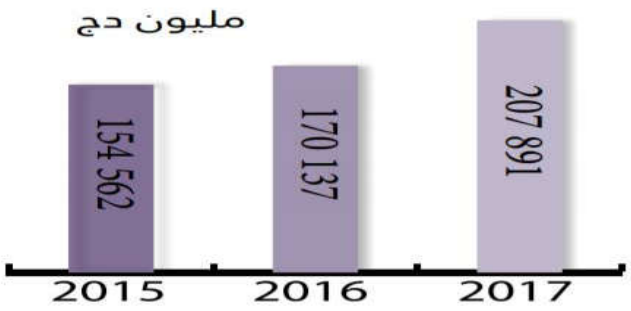

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2017 لبنك البركة الجزائري.

1- التقرير السنوي لسنة 2017 لبنك البركة الجزائري.

الفرع الثالث: تقييم بنك البركة من خلال بعض المؤشرات

سنتطرق في هذا الفرع لتقييم بنك البركة الجزائري وذلك من خلال دراسة تقتصر على الجانب المالي أو المحاسبي وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات والأرقام المالية التي وردت في تقارير هذا البنك، أو بعض النسب التي تنتج عن تحليل هذه الأرقام.

أولا: تطورات حجم الميزانية لبنك البركة الجزائري

كان إجمالي حجم الميزانية (الأصول) سنة 2015: 193.573.058 ألف دج، وبلغ سنة 2018: 270.955.828 ألف دج، أي تضاعف خلال تلك السنوات، والجدول التالي يبين هذه الزيادات السنوية مع نسبة الزيادة المئوية خلال الفترة من 2015 إلى 2018 من خلال ما يلي:

الجدول رقم (2-2): تطور حجم الميزانية لبنك البركة للسنوات من 2015 إلى 2018.

السنوات	حجم الميزانية (الأصول) بـ (دج)	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة السنوية (%)
2015	193.573.058	-	-
2016	210.343.621	16.770.563	8.66
2017	248.632.694	38.289.073	20.18
2018	270.995.828	22.363.134	+8.99

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لسنتي 2017-2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن الزيادة في حجم ميزانية البنك قدرت بـ 270.996 مليون دج عند نهاية 2018 مسجلة بذلك زيادة قدرها 22.363 مليون دج، أي بنسبة 8.99+% مقارنة بالسنة المالية 2017 و28.83% مقارنة بالسنة المالية 2016، و37.49% مقارنة بالسنة المالية 2015، ومن هنا يمكننا القول أن حجم نشاط البنك قد تضاعف خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

ثانيا: تطورات حجم رأس المال الخاص لبنك البركة الجزائري

يقصد برأس المال الخاص ما يسمى بحقوق الملكية، والتي تضم (رأس المال المدفوع + الاحتياطات بجميع أنواعها+ الأرباح الغير موزعة)، وقد كان الرأسمال الخاص لبنك البركة الجزائري سنة 2015 يقدر بـ 23.462.831 ألف دج، وارتفع سنة 2018 إلى 27.428.913 ألف دج، والجدول التالي يبين هذه الزيادات السنوية مع نسبها المئوية:

الجدول رقم (2-3): تطورات حجم رأس المال الخاص لبنك البركة للسنوات من 2015 إلى 2018.

السنوات	حقوق الملكية بـ (دج)	نسبة الزيادة (%)
2015	23.462.831	-
2016	24.311.582	3.62
2017	24.545.693	2.32
2018	27.428.913	+11.75

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لسنتي 2017 وسنة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع حقوق الملكية لسنة 2018 قدر بـ 27.429 مليون دج مقابل 24.546 مليون دج بالنسبة لسنة 2017، أي بزيادة تقدر بـ 2.883 مليون دج بنسبة 11.75+%، و3.117 مليون دج أي بنسبة 12.82+% مقارنة بالسنة المالية 2016 و3.966 مليون دج أي بنسبة 13.32+% مقارنة بالسنة المالية 2015، إذن بالرجوع إلى تطورات حجم رأس المال أيضا من سنة 2015 إلى سنة 2018 يمكن القول بأنها تمثل مؤشرا ايجابيا لتطور نشاط البنك.

ثالثا: حساب مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الجزائري

لحساب مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الجزائري قد اعتمدنا على جدول خاص بالنسب التي تمكننا من حساب كل من العوائد على حقوق الملكية وعلى الأصول، وكل من معدلات هامش الربح، ومنفعة الأصول والرفع المالي، وذلك ما سنمثله في الجدول أسفله:

الجدول رقم (2-4): النسب الخاصة بحساب مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الجزائري

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
معدل هامش الربح PM	النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول
معدل الرفع المالي EM	إجمالي الأصول / حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعطيات المتوفرة www.albaraka-bank.com

لقد ساعدنا الجدول أعلاه في طريقة حساب مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الإسلامي الجزائري، بحيث توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (2-5): مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الجزائري

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018
العائد على حقوق الملكية % ROE	17.51	16.39	14.45	18.84
العائد على الأصول% ROA	2,12	1.89	1.43	1.91
معامل الرفع المالي % EM	8.25	8.65	10.13	9.88
معدل هامش الربح% PM	52.54	46.66	40.93	43.60
معدل منفعة الأصول % AU	4.04	4.06	3.49	4.37

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية (2017-2018) والجدول رقم (04).

نلاحظ من الجدول أن نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2015 قدر بـ 17.51% لينخفض في سنة 2016 بنسبة 16.39%، ليواصل انخفاضه في سنة 2017 حيث قدر بـ 14.45% ليعود يرتفع مرة أخرى ويستقر في سنة 2018 بنسبة 18.84%.

نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن العائد على الأصول في سنة 2015 يقدر بـ 2.12% لينخفض في سنتي 2016 و2017 بنسب 1.89% و1.43% على التوالي، أما في سنة 2018 عاد ليرتفع بنسبة ضئيلة قدرت بـ 1.91%.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الرفع المالي لسنة 2015 قدر بـ 8.25%، وارتفع في سنة 2016 بـ 8.65%، ليعود ويرتفع في السنة الموالية بنسبة 10.13%، ثم لينخفض سنة 2018 بنسبة 9.88%.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هامش الربح لسنة 2015 قدر بـ 52.54%، حيث انخفض في السنوات الموالية (2016-2017) بمعدلات قدرت بـ (46.66% - 40.93%)، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى ويستقر في سنة 2018 بنسبة 43.60%.

اعتمادا على الجدول، تقدر منفعة الأصول لسنة 2015 بـ 4.04%، ثم ارتفعت في سنة 2016 بنسبة 4.06%، لتنخفض بنسبة 3.49% سنة 2017، ثم لتحقق ارتفاعا فاق السنوات السابقة المذكورة بنسبة 4.37% سنة 2018.

رابعا: حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من القطاع البنكي الخاص

تطرقنا في هذا العنصر إلى مجموعة من المؤشرات التي تخص حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من مدخرات وتمويلات القطاع البنكي الخاص .

1. **حصة بنك البركة من مدخرات القطاع البنكي الخاص**

الجدول التالي سيبين لنا حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من مدخرات القطاع البنكي الخاص مع النسب المئوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017.

الجدول رقم (2-6): حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من مدخرات القطاع البنكي الخاص للفترة 2014-2017

السنة / البيان	2014	2015	2016	2017
مدخرات بنك البركة	131.176	154.562	170.137	207.891
إجمالي المدخرات في القطاع البنكي الخاص	1012.8	1459.6	1470.1	1578.6
حصة بنك البركة من مدخرات القطاع البنكي الخاص	%12.95	%10.59	%11.57	%13.17

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري، والتقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2016-2017)

من خلال الجدول يمكننا أن نلاحظ أنه بالرغم من أن بنك البركة كان أول بنك إسلامي في الجزائر إلا أن حجم المدخرات بالنسبة للقطاع البنكي الخاص لم يعرف تطورا ايجابيا في الفترة بين 2014-2017، فحصته في 2014 كانت 12.95%، ولم تتزايد هذه النسبة بل انخفضت في 2015 حيث صارت 10.59%، وهذا راجع إلى تراجع إقبال الزبائن نحو البنك لعدم وجود استراتيجيات مستقبلية واعدة، وهذا لأن الجزائر ليست متبنية للنظام البنكي الإسلامي كنظام أولي أو كأحد اهتماماتها الأولية في القطاع البنكي الخاص. ثم عاد للارتفاع تدريجيا إلى 11.57% و13.17% في سنتي 2016 و2017 على التوالي.

2. حصة بنك البركة من تمويلات القطاع البنكي الخاص

الجدول التالي سيبين لنا حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من تمويلات القطاع البنكي الخاص مع النسب المئوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017.

الجدول رقم (2-7): حصة بنك البركة الإسلامي الجزائري من تمويلات القطاع البنكي الخاص للفترة 2014-2017

السنة / البيان	2014	2015	2016	2017
تمويلات بنك البركة	80.628	96.453	110.711	139.677
إجمالي التمويلات في القطاع البنكي الخاص	781.3	996.7	1095.7	1356.8
حصة بنك البركة من تمويلات القطاع البنكي الخاص	%10.32	%9.68	%10.10	%10.29

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري، والتقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2016-2017)

من خلال الجدول، نلاحظ أن حجم التمويلات لدى بنك البركة الإسلامي الجزائري ارتفع من 80.628 مليار دج إلى 96.453 مليار دج سنتي 2014-2015 إلا أن معدل نموه إلى حصة القطاع البنكي الخاص ضعيف جدا في هاتين السنتين فمن 10.32% وصلت إلى 9.68% ثم استدركت هذا الانخفاض ولكن بنسب قليلة سجلت بـ 10.10% و10.29% خلال سنتي 2016-2017 على التوالي، ومنه فهذه النسب تبقى منخفضة جدا بالنسبة لبنك له مكانة في الجزائر وكذلك الصفة التي تميزه كأول بنك إسلامي في الجزائر وهذا القصور يرجع إلى الزيادة التي فرضها بنك الجزائر والتي عمت بالتراجع في تمويلات كافة البنوك على التراب الوطني.

المطلب الثاني: عوائق تفعيل بنك البركة الجزائري والحلول المقترحة

على الرغم من الانتشار الواسع الذي شهده بنك البركة الإسلامي الجزائري والنجاحات التي حققها إلا أنه يواجه جملة من العوائق والتحديات التي تجعل من تأديته لعمله مهمة صعبة حيث يتوقف نجاحه ونموه وسعيه نحو الازدهار والتفوق على مدى قدرته على مواجهة هذه التحديات وتجاوزها.

أولا: عوائق تفعيل بنك البركة الجزائري

من خلال هذه النقطة سوف نتطرق إلى مختلف العوائق منها القانونية، السياسية والاجتماعية وأهم العوائق الاقتصادية التي واجهت بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال مراحل سير عمله، حيث نذكر تلك العوائق على التوالي[1]:

1) **العوائق القانونية:**

يواجه بنك البركة الجزائري عدة تحديات قانونية من بينها:

- معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية لكونها وضعت لتناسب عمل البنوك التقليدية، وعليه معظم القوانين تتضمن أحكام لا تتناسب مع عمل البنك.
- من بين التحديات الرئيسية التي تواجه بنك البركة، حاجته إلى قوانين خاصة تنظم عمله وتمارس الرقابة عليه، وذلك لطبيعته الخاصة.
- عدم وجود هيئة تعمل على توحيد الفتاوى فيما يخص المعاملات التي يقوم بها البنك مما يؤدي إلى تعدد الآراء وهيئات الرقابة الشرعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تشتيت أفكار المسئولين عن إدارة المصرف.

2) **العوائق السياسية والاجتماعية:**

يواجه بنك البركة الإسلامي الجزائري أثناء مساره العملي عدة تحديات وعوائق سياسية واجتماعية والمتمثلة فيما يلي:

- يعاني بنك البركة الإسلامي نقصا في الإطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية القائمة على أسس إسلامية.
- يتسم مودعي البنك بعدم القدرة على فتح حسابات استثمار لهم، وذلك راجع لانخفاض مدخولهم.

1- مقلاتي عليمة، بدواني بسمة، **البنوك الإسلامية في الجزائر(بنك البركة نموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014-2015، ص،ص 100. 104.

- قيام بنك البركة الجزائري باجتناب المودعين للتعامل معه خاصة في مجال الاستثمار يعتبر أكبر تحد له وذلك كون أن المودعين يفضلون الربح السريع، مما يجعل البنك يحصر عمله في الاستثمارات قصيرة الأجل، والتي لا تحقق تنمية شاملة للمجتمع.
- يواجه بنك البركة الإسلامي الجزائري قيدا اجتماعيا يتمثل في السلوك الادخاري للأفراد، فالادخار بقدر ما يتأثر بمستويات الدخل وتوزيع الثروة، فانه يتأثر أيضا بالعادات والمفاهيم الاجتماعية، ونتيجة لذلك فان الكثير من المدخرين لا يستثمرون أموالهم إلا في مضاربات قصيرة المدى، وهذا الاستثمار يكون العائد منه متدنيا نتيجة قصر فترة الاستثمار.

3) **العوائق الاقتصادية**

يواجه بنك البركة عدة عوائق اقتصادية تتمثل في:

- تعامل البنك بصيغ التمويل ذات العائد الثابت كالمرابحة، على حساب الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة ذات العائد المتغير، وذلك لكون هذه الصيغ (المضاربة والمشاركة) تضطره إلى كشف سجلات مفصلة عن أعماله بالإضافة إلى عدم قدرته على تملك المشروع إلا بعد فترة طويلة.
- صعوبة كبيرة في استخدام الأدوات المالية الإسلامية لسد الاحتياجات المؤقتة، كما أن عملية التجارة في الأدوات المالية تشملها صعوبات تنفيذية، لأن معدلات العائد عليها تبقى مجهولة حتى تاريخ استحقاقها.
- يعاني بنك البركة من تأخر المدينين عن السداد وهذا يشكل عائقا كبيرا أمامها، لكونه لا يستطيع أخذ فوائد عن مدة التأخير فالشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على رأس المال، فهنا يجد المدين المماطل الفرصة لعدم الدفع، لعلمه أن المصارف الإسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد.
- مشكلة العولمة وتأثيرها على عمل المصرف الإسلامي، وظهر مصطلح باسم العولمة المصرفية، ولقد أصبح الاندماج في العولمة يتطلب درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية، لذلك يؤدي إلى تهميش دور الدولة وعدم قدرتها على الانفتاح على الأسواق المالية، لذا فانحصار المصارف الإسلامية على الصعيد المحلي وانغلاقها عن العالم الخارجي قد يضيع عليها الكثير من المزايا الاستثمارية الضرورية لتطورها.
- إن حجم بنك البركة أقل من الحجم المثالي، وهذا سوف يؤثر على مقدرته على الانتشار وفتح فروع جديدة إضافة إلى عدم قدرته على تنويع محفظته المالية بسبب نقص سيولته، باعتبار موارده المالية غير كافية.

ثانيا: الحلول المقترحة والمخرج من هذه العوائق

لكي يحقق بنك البركة الإسلامي الجزائري أهدافه ويصل إلى تطلعاته، يجب عليه مواجهة هذه الصعوبات وذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- القيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتوى شرعية عالمية، تلتزم جميع المصارف بتوجيهاتها.
- مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي من ناحية التشريعات الخاصة بالنظام المصرفي.
- الاهتمام بالدور الاجتماعي مثل زيادة الأهمية النسبية للقروض الحسنة، جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، نشر الوعي الإسلامي، فعلى الرغم من النمو الذي يشهده البنك الإسلامي إلا أنه يتسم بضعف الدور الاجتماعي ويعود ذلك إلى تركيزه للاستثمار في قطاع التجارة دون القطاعات الأخرى.
- يجب على المصرف الإسلامي القيام بتنويع نشاطه الاستثماري من أجل تخفيض المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وذلك باعتماد مشاريع معينة دون التركيز على مشاريع قصيرة الأجل، وإنما يتعدى إلى المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل، فهذا النوع من المشاريع له دور مهم في تحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاجتماعية.
- محاولة الاندماج والتكامل مع المصارف الأخرى، وحتى التقليدية الراغبة في القيام بأعمال وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، خاصة مع ظهور العولمة حيث يحقق الاندماج مجموعة من المزايا منها زيادة القدرة التنافسية، والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية وإجراء تقويم دوري لوسائل التمويل بما يجعلها تتكيف مع حاجات ورغبات عملائها.

1- نفس المرجع السابق، **البنوك الإسلامية في الجزائر(بنك البركة نموذجا)**، ص106.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لبنك البركة الجزائري ومساهماته في الاقتصاد الوطني

ما نعرفه سابقا أن بنك البركة الإسلامي الجزائري يهدف إلى إيجاد أساليب تمويل مصرفية لا تعتمد على الفائدة في معاملاتها أخذا وعطاءا، كما يهدف أيضا إلى محاولة توفير مستقبل له متمثل في مختلف استراتيجيات التكامل مع باقي البنوك الإسلامية وتأسيس مؤسسات مصرفية إسلامية مختصة، وكذا إتباع البعض من التقنيات البنكية وهذا ما جعله يساهم كجزء أو ككل في ازدهار الاقتصاد الوطني بشكل ما، ومما ذكرنا هو ما سنتطرق له من خلال مطلبنا هذا.

أولا: الآفاق المستقبلية لبنك البركة الإسلامي الجزائري

يتضح مستقبل بنك البركة الإسلامي في ما يلي:

1. **إستراتيجية تكامل بنك البركة مع البنوك الإسلامية**

ظهرت عدة تكتلات اقتصادية في عصر التكافل والتكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي، لذلك من الضروري إيجاد إستراتيجية تكاملية لبنك البركة مع باقي البنوك الإسلامية الأخرى، حيث تقوم على الأسس الآتية[1]:

أ. **حد الكفاية من الموارد**

إن علاقة الندرة والوفرة سواء كانت مطلقة أو نسبية تشكل طبيعة النشاط في كل بنك، وفي كل منطقة حيث يكون من المستحيل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة دون أن تتوافر هذه العناصر بتوزيعها النسبي داخل في تكوين السلع أو الخدمات المراد إنتاجها، لذا يجب أن تعمل البنوك الإسلامية مع بنك البركة الإسلامي الجزائري في إطار التكامل الاقتصادي بين مناطق القطر الوطني على احتياجات الوحدات الإنتاجية من عوامل الإنتاج المختلفة التي تحتاج إليها ولاسيما المتوفرة في مختلف مناطق الوطن، فترفع من كفاءة استخدامها.

ب. **حد الكفاية من التوظيف**

يعد هذا الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي الجزائري، والتوظيف الشامل لجميع عوامل الإنتاج المتوفرة في مجتمعنا في وظائف منتجة ومناسبة لرغباتهم، ومن هنا على الإستراتيجية المصرفية المتكاملة أن تعالج مجالات

الكسب والعمل والحاجات الاقتصادية وأنواع النشاط الاقتصادي، ومجالات التخصص وتقسيم العمل على نطاق الدولة الإسلامية الجزائرية.

1- مرجع سبق ذكره، **دور البنوك الإسلامية في ترقية وتمويل المشاريع الاستثمارية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، ص،ص 47،50.

ج. **حد التكافل ضد المخاطر المختلفة التي قد تواجه البنك أثناء نشاطه**

من طبيعة ممارسة العمل أو النشاط الاقتصادي التعرض لأخطار مختلفة، قد تؤدي إلى تعرض البنك إلى خسائر ضخمة، أو انهيار القطاعات الاقتصادية الحيوية في الدولة والتي يقوم بنك البركة الإسلامي الجزائري بتمويلها، ومن هنا كان من الأهمية أن يأخذ البنك في حساباته وضع نظام للوقاية ضد هذه المخاطر، وأن يصنع من الاحتياطات ما تكفل له، وتكوين الصناديق التكافلية اقتطاعات من أرباح كل البنوك الإسلامية التي تنظم عملية تقديم الدعم الفوري لبنك البركة الإسلامي الجزائري لخطر الاعمار والإفلاس.

د. **بنوك المعلومات ومراكز البحوث والدراسات التي ينشئها بنك البركة الجزائري**

تمثل المعلومات أحد الأسس الرئيسية والإنسانية لا يمكن العمل بدونها، ولم تعد القرارات في عالمنا المعاصر تتخذ إلا في إطار وفرة المعلومات، ومن هنا كان من الضروري إنشاء مراكز للمعلومات تتولى جمع البيانات من مصادر مختلفة وتصنيفها وتحليلها واستخراج المؤشرات منها وتزويد متخذي القرار في بنك البركة الإسلامي بها، وبما أن هذه المعلومات باهظة الثمن والتكاليف وتحتاج إلى أموال للاتفاق على عمليات جمع البيانات وتحليلها وعلى التجهيزات الحديثة للمركز من حيث تزويدها بالعقول الالكترونية الذكية، فانه يصبح من الضروري إنشاء مراكز للمعلومات يساعد على اكتشاف فرص الاستثمار، والفجوات الاستثمارية وإمكانية إنشاء مشروعات اقتصادية محتملة النجاح بنسب مرتفعة ومؤكدة.

2. **التقنية التكنولوجية البنكية**

لا يزال بنك البركة الإسلامي الجزائري مفصول عن غيره البنوك الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية من حيث التطبيق لإحداث أدوات التكنولوجيا الالكترونية المصرفية، والتي تمكنه من تقديم خدمات مصرفية أكثر إشباعا لاحتياجات التعامل في عالمنا الحديث، والتقنية التكنولوجية المصرفية لها ثلاث أبعاد أساسية هي[1]:

أ. **التقنية الخاصة بوسائل الاتصال**

نتيجة لنمو وتعاظم العمليات المصرفية التي تتم بين البنوك على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي أصبحت من الكثافة للدرجة التي لم تعد من الوسائل التقليدية استيعابها، وفي الوقت ذاته تطورت وسائل الاتصال البنكية العالمية والمحلية وأصبحت الاتصالات عبر الأقمار الصناعية الوسيلة الأكثر استخداما نظرا للسرعة

1- نفس المرجع، ص،ص 50، 52.

التي تتم بها الكفاءة في الاستخدام.

ب. **التقنية الخاصة بأداء الخدمة المصرفية**

وهي من أهم الأنواع التقنية التي يتعين على البنوك استخدامها وتطبيقها لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على توسيع نطاق السوق المحلي والدولي أمام هذه البنوك، وتقوم هذه التقنية على استخدام الوسائل الآلية والالكترونية وتطبيقاتها المصرفية التي استخدمتها البنوك الكبرى.

ج. **التقنية الخاصة بأمن البنك وأمن العاملين فيه**

من الضروري أن يهتم البنك الإسلامي بتجهيزات الأمن الالكترونية الحديثة، لأن توفر مثل هذه التجهيزات ومعرفة المتعاملين بذلك تشعرهم بالاطمئنان خاصة المناطق النائية، وبالتالي تضفي عليهم شعورا بالراحة والثقة.

ثانيا: مدى مساهمة بنك البركة الجزائري في الاقتصاد الوطني

إن بنك البركة الجزائري الإسلامي أصبح له دور فعال في إنعاش الاقتصاد باعتماده على صيغ التمويل الإسلامي والقائمة على تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد والمشاركة في الربح والخسارة بين صاحب المال والمستفيد منه حتى يكون استثمار المال استثمار حقيقي عيني خال من الربا، لأنه ضد مبدأ ""النقود تولد نقودا"" باعتبار الأموال يجب أن توجه نحو الاستثمار لتحريك الطاقات الإنتاجية.

كذلك تمويل البنوك الإسلامية للنشاط الاقتصادي بصيغ المرابحة والمشاركات والإجارة يحد من المخاطرة، وذلك من خلال مساهمتها في الربح والخسارة، إلا أن بنك البركة الإسلامي الجزائري لم يقم لحد الآن بالتعامل بالمشاركة والمضاربة واقتصاره التعامل بالمرابحة والسلم والإجارة[1].

1- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012، ص174.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم تسليط الضوء على واقع البنوك الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال التعرف عليها وعلى طبيعة الأنشطة التي تمارسها، حيث تبين لنا في الأخير أن البنوك الإسلامية في الجزائر قادرة على تجميع المدخرات الوطنية، وأكثر كفاءة في اجتذاب أفراد المجتمع الجزائري نحو الأساليب التمويلية الإسلامية، ولكن بالرغم من كل ذلك تبقى البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من عدة مشاكل قانونية وضوابط شرعية ساهمت سلبا في تطورها مما جعلها تخمن في وضع تقنين خاص بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يؤطرها ويحميها من مجموعة المخاطر البنكية، مما يصبح ذلك أحد سبل تطوير الصيرفة فيها.

كما قمنا أيضا في هذا الفصل بتقديم بنك البركة الجزائري كنموذج عن المصارف الإسلامية في الجزائر، من خلال طرح مفهومه ومختلف استخداماته وموارده بنوعيها، كما قمنا بتقييمه من خلال بعض الأرقام والمؤشرات، وأخيرا توضحت لنا الصورة بأن هناك زيادة في حجم ميزانية البنك وحجم تمويلاته، إلا أن معدل نموه إلى حصة القطاع البنكي الخاص ضعيف جدا بالنسبة لبنك له مكانة في الجزائر، وهذا القصور راجع نسبيا إلى مختلف العوائق القانونية والاقتصادية التي يواجهها بنك البركة الجزائري، ومما يميز هذا البنك أنه دائما يقترح حلولا مناسبة تمكنه من تسيير تلك العوائق.

الخـــاتمة

تعد المصارف الإسلامية علامة بارزة من علامات هذا العصر الذي يمكن أن نصفه بأنه عصر الرغبة في الإسلام والتوجه إليه كحل للخروج من مختلف الأزمات المالية التي تنخره، تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وكان لظهورها دور مهم لخدمة المجتمع، وذلك من خلال المساهمة في رفع الحرج عن الكثير من المسلمين اللذين أحجموا عن التعامل مع البنوك التقليدية، وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السامية التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

كما تعمل البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية، غير أن ما يميزها عنها هو عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، ولا تعتبر هذه الميزة الضابط الوحيد الذي يحكم عمل المصارف الإسلامية، إذ أن هناك مجموعة من الضوابط الأخرى التي تراعيها أثناء أداء أعمالها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر أداة مهمة وضرورية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك باعتبارها الهيئة الأكثر إسهاما في إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم في الوقت المناسب.

ولقد تطرقنا خلال دراستنا لموضوع البنوك الإسلامية في الجزائر إلى دراسة نموذجية لبنك البركة الجزائري، الذي يعتبر نموذجا لهذه البنوك في الجزائر، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن البنوك الإسلامية حديثة النشأة لها أصل شرعي يرتكز على قواعد الفقه الإسلامي خاصة ما اتصل منها بفقه المعاملات وتقترن في خصائصها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن البنوك الإسلامية خاضعة لرقابة السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، وأنها تجدد ولا تستثنيها في علاقاتها معه أن دولا أخرى لم تكيف قوانينها المصرفية لتتلاءم مع هذه البنوك، وبذلك فالبنوك الإسلامية تخضع لرقابة شرعية قد تكون في شكل اعتماد هيئة شرعية، وقد تكون في شكل مستشار أو مراقب شرعي.
- أن الأساليب التمويلية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية نجد منها التمويل عن طريق المضاربة، والمرابحة، المشاركة وغيرها التي تساهم في محاربة البطالة والفساد الإداري.
- أما فيما يخص بنك البركة الجزائري فقد نشأ في ظل نظام مصرفي تقليدي، ولغاية اليوم لا يوجد قانون خاص بالمصارف الإسلامية في الجزائر، لذا يخضع للقوانين المطبقة على المصارف التقليدية الأخرى، إلا أنه يعتمد على في عملياته على مبدأ احترام أحكام الشريعة الإسلامية، والعمل على تنفيذها سواء من خلال علاقته مع المودعين والممولين أو من خلال نشاطاته التي يقوم بها.
- كما يسعى بنك البركة الجزائري إلى تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية، ويراعي في ذلك القواعد الاستثمارية السليمة، وبالإضافة

إلى ذلك نجده يقوم بممارسة عدة أعمال لحسابه أو لحساب غيره داخل الجزائر، إلى جانب الاهتمام وتنظيم التكافل الاجتماعي عن طريق قبول الزكاة والتبرعات والهبات والقيام باستعمالها واستثمارها في المجالات الاجتماعية، وذلك من أجل تمكين المقترض من زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي.

التوصيـــات

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة من أجل رفع مستوى الأداء سواء في البنوك الإسلامية بصفة عامة، أو بالنسبة لبنك البركة بصفة خاصة، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- إن تواجد المصارف الإسلامية في الساحة المصرفية العالمية ظاهرة جديدة تستوجب اعتماد وسائل الإعلام لتوضيح أساسيات الصيرفة الإسلامية.
- إعطاء الصيرفة الإسلامية جانب أكاديمي وذلك بتدريسها في جامعات الدول الإسلامية عامة، والجزائرية خاصة لنكون سابقين في تطبيقها قبل أن تخرج نظريتها وحلولها من الجامعات الغربية وترد إلينا.
- توفير المناخ الملائم لعمل البنوك الإسلامية، ومراعاة خصوصيتها باعتبارها لا تتعامل بالفائدة، وذلك بوضع قانون خاص بها أو إجراء تعديلات في القوانين السائدة والتي من شأنها مساعدتها في القيام بعملها.

أما فيما يخص بنك البركة الجزائري، فيستوجب عليه تبني مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى التوصيات السابقة لرفع مستواه وزيادة قدرته التنافسية، وتكمن هذه التوصيات فيما يلي:

- القيام بحملات ترويجية واسعة للتعريف بخدماته وطريقة عمله، لصد جميع الهجمات التي يتعرض لها والتي تشكك في مصداقيته كبنك إسلامي.
- ضرورة زيادة فروع البنك في كافة أرجاء الوطن حتى لا يشكل عائق للعملاء في التعامل معه نتيجة لبعد فروعه عن مقر سكنهم أو مكان عملهم، وهذا الأمر يجبرهم على التعامل مع البنوك التقليدية.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** التي تقول أن البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية يلتزم في جميع معاملاته ونشاطاته الاستثمارية وإدارته لجميع أعماله بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي، تبين أنها صحيحة كون أن المصرف الإسلامي ليس مؤسسة مالية تهدف إلى تعظيم الربح فحسب بل انه أيضا مشروع اجتماعي

يهدف إلى تنمية موارده وقدراته بشكل يعظم كل من المردود الاقتصادي والعائد الاجتماعي.

- **الفرضية الثانية:** والقائلة أن المصارف الإسلامية تتبع الإشارة من الأسواق كقناة جديدة ومتطورة للاستثمار ولمداولة كافة أعمالها، تبين أنها خاطئة حيث يرى كبار المتخصصين في علم المصارف أن المصارف هي التي تصنع أسواقها وليست الأسواق هي التي تصنع المصارف، حيث وجب على المصارف الإسلامية أن تكون منتشرة جغرافيا ومتواجدة أينما يحتاجها طالبيها.
- **الفرضية الثالثة:** التي تفيد بأن المصرف الإسلامي يعتمد بينه وبين المتعاملين أسس المشاركة في الأرباح والخسائر فقط ولا يقع على عاتق أحدهما تحمل الخسارة لوحده، وقد تبين أن هذه الفرضية مركبة من جزء صحيح وجزء خاطئ، بالنسبة للجزء الصحيح فان المصارف الإسلامية تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل كل من المصرف والمتعاملين، وفي الأخير تحمل الخسائر والأرباح على كلاهما.

آفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع، تظهر لنا إمكانية المواصلة بالبحث فيه من عدة جوانب يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- البنك المركزي والسياسة النقدية في البنوك الإسلامية.
- محاولة تقييم النظام المصرفي الإسلامي الجزائري.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث، ولا ندعي أننا ألممنا بالموضوع من كل جوانبه وأنه لا يخلو من القصور سواء من حيث الأفكار، أو من حيث المنهج المتبع، وإنما محاولة بحث واجتهاد تحتاج إلى التعقيب والنقد، وهذا من شأنه أن يكون حافزا لمواصلة البحث فيه كمشكل قائم بذاته.

قائمة المراجع والمصادر

1. الكتــب

1- الأمين حسن، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثالثة،2000.
2- محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، الكتاب الثامن، أكتوبر 1988.
3- جاسر محمد عمر، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الرابعة، العدد1، الكويت،2011.
4- خالدي خديجة، البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، وأفاق، جامعة تلمسان، 2000.
5- سفر أحمد، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 2006.
6- سمحان حسين محمد ، أسس العمليات المصرفية الإسلامية(Principles of Islamic Banking Operations)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
7- سويدان محمد بن وليد بن عبد اللطيف ، التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية (الأسباب والضوابط)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
8- عباده إبراهيم عبد الحليم ، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
9- عمر محمد عبد الحليم ، الإطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1998.
10- العجلوني محمد محمود ، البنوك الإسلامية(أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008 .
11 – عوجان وليد، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 2008.
12 – الشعراوي عايد فضل، المصارف الإسلامية(دراسة علمية فقهية للممارسات العملية)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،2007.
13 – ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية)، الطبعة الأولى، غرداية، 2002.
14 – الوادي محمود حسين، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

2. المذكرات والأطروحات والبحوث

15- أردنية محمد نور الدين، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، أطروحة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

16- أوصاف أحمد وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة عرضية رقم2.

17-بن حيزية سارة، أساسيات الصيرفة الإسلامية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012.

18-بوزيدي صورية، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي (مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014.

19-تايب حنان، سارة مأمون، دور البنوك الإسلامية في ترقية وتمويل المشاريع الاستثمارية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017-2018.

20-حسين فتحي، واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017-2018.

21-ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري –وكالة تيزي وزو- 2005-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2014-2015.

22-عبد الفتاح عبد الحميد، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية (بحث رقم66)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جدة، 1425هـ.

23-عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008-2009.

24- لعمش آمال، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية)، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص3، نقلا عن: عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

25- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012.

26- مقلاتي عليمة، بدواني بسمة، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014-2015.
27– مهدي إكرام، صلاح الدين لكحل، المنتجات المالية الإسلامية وأفاق تطبيقها في الجزائر (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017-2018.
28- هويمل عوجان وليد، بحث علمي حول صناديق الاستثمار الإسلامية، تاريخ وصول البحث:11-9-2008، تاريخ قبول البحث: 3-3-2010.

3. المجلات

29- حطاب كمال توفيق ، **العولمة** وأثرها على العمل المصرفي الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية، منشورة بتاريخ: 1-4-2010، على الموقع http ://cibafi.org
30- ناصر سليمان ، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، 2009-2010.
31-مقالة بعنوان: كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة؟، منشورة على موقع www.arablawinfo.com

4. الملتقيات

32- عزي فخري حسين، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، وقائع ندوة-رقم29، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عقدت الندوة في الخرطوم-السودان، 1993.

5. مواقع الأنترنت

33- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، www.albaraka-bank.com

الملحق

الملحق رقم 01

الأرقام الهامة 2016

بآلاف الدينار

البنود	2015	2016	الفارق بالقيمة	الفرق ب %
مجموع الميزانية	193 573	210 344	16 771	8,66
حقوق الملكية	23 463	24 312	849	3,62
الودائع	154 562	170 137	15 575	10,08
التمويلات	96 453	110 711	14 258	14,78
خارج الميزانية	61 083	64 210	3 127	5,12
الإيراد المصرفي الصافي	7 818	8 539	721	9,22
الناتج الصافي	4 108	3 984	-124	-3,02

بيان تطورات الارقام الهامة

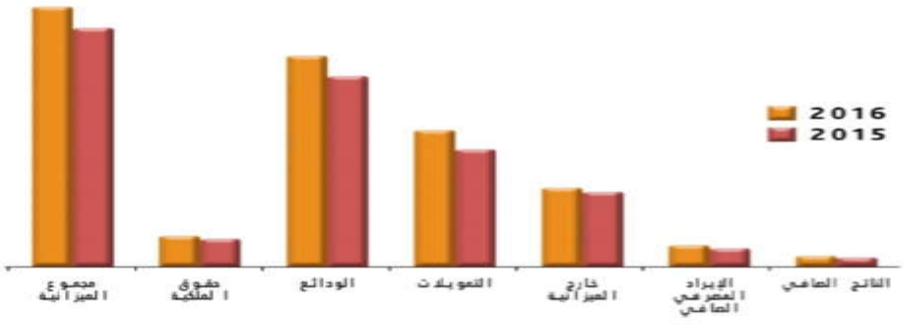

الملحق رقم 02

البركة

التقرير السنوي 2017

شركاء في الإنجاز

الأرقام الهامة

مجموع الميزانية

تقدر بـ 633 248 مليون دج عند نهاية 2017 مسجلة بذلك زيادة قدرها 289 38 مليون دج أي بنسبة 20,18 % مقارنة بالسنة المالية 2016 و 28,44 % مقارنة بالسنة المالية 2015

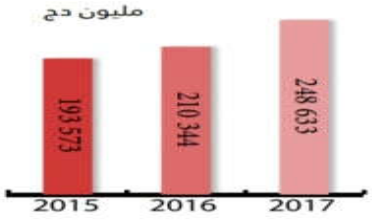

حقوق الملكية

يقدر مجموع حقوق الملكية بـ546 24 مليون دج مقابل 312 24 مليون دج بالنسبة لسنة 2016 أي زيادة تقدر بـ234 مليون دج 083 1 أي بنسبة 62,4 % مقارنة بالسنة المالية 2015

الودائع

بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب و حسابات الادخار و الودائع لأجل 891 207 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 15 575 مليون دج أي بنسبة 22,19 % مقارنة بالسنة المالية 2016 و 34,50 % مقارنة بالسنة المالية 2015

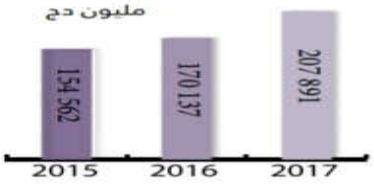

الإيراد المصرفي الصافي

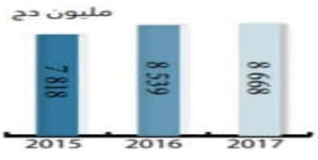

يقدر بـ8 668 مليون دج، مقابل 8 539 مليون دج بالنسبة لسنة 2016 و 8187 مليون دج بالنسبة لسنة 2015 أيزيادة قدرها 850 مليون دج أي بنسبة 10.87 % مقارنة بالسنة المالية 2015

التمويلات

ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 28 966 مليون دينار أي بنسبة 16.26 % مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 139 677مليون دج نهاية سنة 2016 مسجلة زيادة قدرها 43 224 مليون دج أي بنسبة 44.81 % مقارنة بالسنة المالية 2015

خارج الميزانية

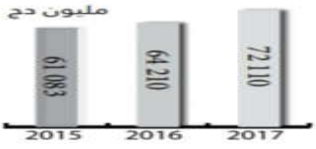

يقدر بـ110 72 مليون دج ، مقابل 210 64 مليون دج بالنسبة لسنة 2016 أي زيادة قدرها 900 7 مليون دج بنسبة 30,12 % و 18.05 % مقارنة بالسنة المالية 2015

نتيجة السنة المالية

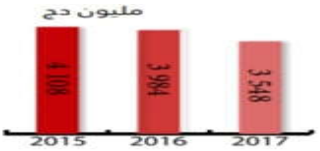

تقدر نتيجة السنة المالية بـ 548 3 مليون دج مقابل 984 3 مليون دج بالنسبة لسنة 2016 و 108 4 مليون دج سنة 2015 مسجلة بذلك انخفاض يقدر بـ560 مليون دج خلال السنوات الثلاث الأخيرة

معلومات محاسبية

الأصـــول

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية 2016	السنوات المالية 2017
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	89 902 868	99 616 004
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 179 827	3 123 641
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	107 531 185	136 553 371
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 473 416	1 391 936
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	211 565	205 398
9	أصول أخرى	2,6	1 538 005	1 824 740
10	حسابات التسوية	2,7	1 423 515	645 644
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 670 691	1 718 778
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 374 185	3 553 182
14	أصول غير ثابتة	2,10	38 364	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		**210 343 621**	**248 632 694**

الملحق رقم 03

تطور الأرقام الهامة

مجموع الميزانية

تقدر بـ 270 996 مليون دج عند نهاية 2018 مسجلة بذلك زيادة قدرها 22 363 مليون دج أي بنسبة 8,99+ % مقارنة بالسنة المالية 2017 و 28,83 % مقارنة بالسنة المالية 2016

حقوق الملكية

يقدر مجموع حقوق الملكية بـ 27 429 مليون دج مقابل 24 576 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ 2 888 مليون دج بنسبة 11,75+ % و 3 117 مليون دج أي بنسبة 12,82+ % مقارنة بالسنة المالية 2016.

الودائع

بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب و حسابات الادخار و الودائع لأجل 995 223 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 16 مليار دج أي بنسبة 7.69 +% مقارنة بالسنة المالية 2017 و 31.59+ % مقارنة بالسنة المالية 2016

مليون دج

التمويلات

ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 16 783 دج مليون دينار أي بنسبة 12.02 % مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 460 156مليون دج نهاية سنة 2018 مسجلة زيادة قدرها 749 45 مليون دج أي بنسبة 41,32+ % مقارنة بالسنة المالية 2016

مليون دج

خارج الميزانية

يقدر بـ124 61 مليون دج ، مقابل 108 72 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 أي انخفاض ب 984 10 مليون دج بنسبة 15,23- % بالنسبة لسنة 2017 و 4.81- % مقارنة بالسنة المالية 2016

مليون دج

معلومات محاسبية

الأصـــول

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية 2017	السنوات المالية 2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	99 616 004	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 123 641	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	136 553 370	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 391 936	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	205 398	234 347
9	أصول أخرى	2,6	1 824 740	1 904 003
10	حسابات التسوية	2,7	645 644	563 965
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 718 778	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 553 182	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	2,10	0	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		**248 632 693**	**270 995 828**

معلومات عامة

شبكة استغلال بنك البركة الجزائري

الوسط

عين البنيان
طريق الأمير عبد القادر، الجزائر ٩
العاصمة، الجزائر
الهاتف: +213 21 64 36 65 67
الفاكس: +213 21 64 36 79

عين الملاحة
شارع محمودي أحمد، الحراش
الجزائر
الهاتف: +213 21 83 19 51
الفاكس: +213 21 83 20 80

عين البنية
شارع محمد بوضياف ٩
البليدة
الهاتف: +213 25 30 71 20
الفاكس: +213 25 30 71 22

عين وجه
شارع نوبوش محمد ٣٤، بئر توتة
الجزائر
الهاتف: +213 26 20 94 71 83
الفاكس: +213 26 20 94 75

عين بنيان
شارع رابح الطاهر رقم ١٥ باب الزوار
الجزائر
الهاتف: +213 21 20 78 03/ 01
الفاكس: +213 21 20 77 96

عين البنيان
شارع علي رمضان، الشراقة
الجزائر
الهاتف: +213 21 36 77 85
الفاكس: +213 21 36 80 05

عين الملاحة
شارع الإخوة عبد السلام ٣٥
الجزائر
الهاتف: +213 21 29 89 16
الفاكس: +213 21 29 89 15

عين بوسكلاني
شارع قاسي معطر بسطواني ٥٤
الجزائر
الهاتف: +213 21 29 19 62
الفاكس: +213 21 29 19 60

عين البيضة
حي ١٨٥ مسكن عمارة رقم ٨٢، البويرة
الجزائر
الهاتف: +213 21 81 17 13
الفاكس: +213 21 81 16 73

عين بلعباس
طريق الإخوة الثلاثة مبنى ٢٥، بئر خادم
الجزائر
الهاتف: +213 21 54 20 51/ 53
الفاكس: +213 21 54 38 65

الغرب

عين البنيان
شارع المقاومة
الشلف
الهاتف: +213 27 79 93 22
الفاكس: +213 27 79 93 26

عين بوطالب
شارع محمد بوراس الصغير
بلدية سيدي بلعباس
الهاتف: +213 48 75 59 76
الفاكس: +213 48 75 59 85

عين الحجر
شارع محمد بن بوعامر ٢٢
وهران
الهاتف: +213 41 32 34 05
الفاكس: +213 41 32 34 44

عين الصفصاف
طريق الحمام
تلمسان
الهاتف: +213 43 20 31 64
الفاكس: +213 43 20 31 72

عين الصفراء
طريق الإخوة بباس الشطو ٥٤
وهران
الهاتف: +213 41 40 20 07
الفاكس: +213 41 40 78 11

عين مسطام
مسطفة حمادية 3 مسطفة رقم P06/P0
مستغانم
الهاتف: +213 45 30 97 10
الفاكس: +213 44 30 97 18

الشرق

عين الحجل
شارع بريش طاوس
جاية
الهاتف: +213 (0) 34 72 98 08
الفاكس: +213 (0) 34 72 98 06

عين الكرمة
تجزئة بوطالب
سطيف
الهاتف: +213 (0) 36 51 33 24
الفاكس: +213 (0) 36 51 42 79

عين الطاهير
الطريق سعيد بوعريسة
سطيف
الهاتف: +213 (0) 36 74 31 86
الفاكس: +213 (0) 36 74 31 84

عين مسعودة
٥٩شارع الإخوة جمع سيدي سويدان
قسنطينة
الهاتف: +213 (0) 31 31 36 07
الفاكس: +213 (0) 31 62 32 43

قسنطينة
٥٥شارع أحمد دعلي
قسنطينة
الهاتف: +213 (0) 31 92 30 45
الفاكس: +213 (0) 31 92 30 74

عين الحجل
منطقة حضرية، جانب حي٢٥٠ مسكن
عين بابلة
الهاتف: +213 (0) 32 44 88 33
الفاكس: +213 (0) 32 44 92 92

عين الكرمة
٩ شارع ابن خلدون، أقدام الحديقة
جاية
الهاتف: +213 (0) 33 85 20 23
الفاكس: +213 (0) 33 85 32 75

عين الحجل
برج الأعمال الجديدة، ١ شارع عبد النور الهادي
جاية
الهاتف: +213 (0) 38 44 98 84
الفاكس: +213 (0) 38 44 96 09

عين مليلة
شارع أول نوفمبر ١٩٥٤، حي البيادر
مرج مورديوج
الهاتف: +213 (0) 35 69 05 01
الفاكس: +213 (0) 35 69 05 04

قسنطينة
٤٤شارع بشير بوالدوم
سكيكدة
الهاتف: +213 (0) 38 76 53 40
الفاكس: +213 (0) 38 76 53 44

عين السمارة
عائلة العيد، ٢٩حي القلب الجديد
عنابة
الهاتف: +213 (0) 38 44 53 81
الفاكس: +213 (0) 38 44 53 86

الجنوب

عين البيضاء
حي الأمير عبد القادر
بسكرة
الهاتف: +213 33 53 07 90
الفاكس: +213 33 53 07 88

عين عبد الحكيم السعدي
شارع الشهداء
غرداية
الهاتف: +213 29 89 15 50
الفاكس: +213 29 89 15 46

عين الصفصاف
حي الصفصاف
الوادي
الهاتف: +213 32 21 82 03
الفاكس: +213 32 21 82 50

عين الدفلة
حي بن سدنون قطعة رقم 08
تجزئة رقم 165
الهاتف: +213 29 11 64 35
الفاكس: +213 29 11 64 33

فروع قيد الإفتتاح
فرع حيدرة و فرع ورقلة

الملحق رقم 04

التقرير السنوي 2016
التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

سبتمبر 2017

الجدول 14 : توزيع القروض للإقتصاد حسب القطاع

	2012	2013	2014	2015	2016
	(بمليار دينار ؛ نهاية الفترة)				
القطاع العمومي	2 040,3	2 434,3	3 382,3	3 688,2	3 952,2
القطاع الخاص	2 246,9	2 722,0	3 121,7	3 588,3	3 957,1
الإدارة المحلية	0,4	0,4	0,6	0,7	0,6
المجموع :	**4 287.6**	**5 156.7**	**6 504.6**	**7 277.2**	**7 909.9**
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
القطاع العمومي	17,2	19,3	38,9	9,0	7,2
القطاع الخاص	13,2	21,1	14,7	14,9	10,3
الإدارة المحلية	−42,9	0,0	50,0	16,7	−14,3
المجموع :	**15.1**	**20.3**	**26.1**	**11.9**	**8.7**
	(بالنسبة المئوية من الإجمالي)				
القطاع العمومي	47,6	47,2	52,0	50,7	50,0
القطاع الخاص	52,4	52,8	48,0	49,3	50,0
الإدارة المحلية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع :	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر : بنك الجزائر

الملحق رقم 05

بنك الجزائر

التقرير السنوي 2017

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

جويلية 2018

الجدول 14 : توزيع القروض للإقتصاد حسب القطاع

	2013	2014	2015	2016	2017
	(بملايير الدينارات في نهاية الفترة)				
القطاع العمومي	2 434,3	3 382,3	3 688,2	3 952,2	4 311,3
القطاع الخاص	2 722,0	3 121,7	3 588,3	3 957,1	4 568,3
الإدارة المحلية	0,4	0,6	0,7	0,6	0,5
المجموع :	**5 156,7**	**6 504,6**	**7 277,2**	**7 909,9**	**8 880,0**
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
القطاع العمومي	19,3	38,9	9,0	7,2	9,1
القطاع الخاص	21,1	14,7	14,9	10,3	15,4
الإدارة المحلية	0,0	50,0	16,7	-14,3	-14,2
المجموع :	**20,3**	**26,1**	**11,9**	**8,7**	**12,3**
	(بالنسبة المئوية من الإجمالي)				
القطاع العمومي	47,2	52,0	50,7	50,0	48,6
القطاع الخاص	52,8	48,0	49,3	50,0	51,4
الإدارة المحلية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع :	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : بنك الجزائر